علاقة خصائص لجنة التدقيق بنوع تقرير مدقق الحسابات

دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمَّان

د.علاَّم محمد موسى حمدان *
د. صبري ماهر صبري مشتهى **

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين إمكانية تسلم الشركة لتقرير تدقيق نظيف وخصائص لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمَّان مستفيداً من دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة قدرت العلاقة من خلال اختبار (Logistic Regression)، إذ رتبت بيانات 50 شركة من شركات القطاع الصناعي خلال الفترة (2001-2006) بطريقة تحقق اختبار الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، كما استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة المتمثلة في الأساليب الإحصائية الوصفية، واختبار الارتباط الذاتي، واختبار الارتباط الخطي، واختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي. وأضيفت مجموعة من المتغيرات الضابطة لنموذج الدراسة لضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لكل من حجم لجنة التدقيق، والخبرة المالية لأعضاء اللجنة، على تقرير مدقق الحسابات الخارجي. كما تبين وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة على تقرير مدقق الحسابات الخارجي. وفي ذات الوقت، لم يكن لمعيار استقلالية أعضاء لجنة التدقيق (تنفيذي، وغير تنفيذي)، ولعدد مرات الاجتماعات أي تأثير على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

الكلمات المفتاحية: دليل الحاكمية المؤسسية، خصائص لجنة التدقيق، نوع تقرير مدقق الحسابات.

---

* استاذ مساعد، الجامعة الاهلية
** استاذ مساعد، جامعة القدس المفتوحة

The Relationship Between Audit Committee Characteristics and Type of Auditor's Report

(An Empirical Study on the Public Shareholding Industrial Companies Listed at Amman Bourse)

Dr. Allam Mohammed Hamdan *
Dr. Subry Maher Mushtaha * *

ABSTRACT

The purpose of this study is to analyze the relationship between the possibility of the Company receiving an unqualified auditors' report (as a measure of the financial reports quality) and the characteristics of the Audit Committees at the Public shareholding Industrial Companies Listed at Amman Bourse. It, took into consideration the regulations of the Corporate Governance Guide issued by the Jordanian Securities Commission. Towards realizing the objectives of the study the relationship was estimated and examined through the Logistic Regression test. Data of 50 companies of the industrial sector for the period 20012006- were arranged in a way that makes it possible to apply the Pooled Data Regression. Other relevant statistical methods were employed including descriptive procedures autocorrelation test, multicollinearity test and heteroskedasticity test. A set of controlling variables was added to the study model to control the relation between the independent variables and the dependent one. Accordingly, results showed the existence of a positive effect of the size of the audit committee, and the financial expertise of its members on the external auditor's report. On the other hand, a negative effect was proved to exist of the ownership of the members of the audit committee in the company's equity on the external auditor's report. At the same time, there was no effect of the standard of independence concerning members of the audit committee on the type of auditors report.

Keywords: *Corporate Governance Guide, Audit Committee Characteristics, Type of Auditor's Report*

* Assistart prafessor. Ahlia University
**Assistart Prafessor. Elquds Open Univesity

1 - مقدمة

لقد أحدثت الحاكمية المؤسسية تغييرات جوهرية في بيئة الأعمال بشكل عام، وبيئة مهنة المحاسبة والتدقيق بشكل خاص، إذ زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بدور لجنة التدقيق بصفتها آلية للحاكمية المؤسسية، تهدف إلى زيادة مساءلة مجلس الإدارة وزيادة فاعلية وظيفة التدقيق واستقلاليتها بعد حالات التعثر والفشل المالي والإداري لكثير من الشركات الأجنبية والمحلية، فأدى هذا إلى سلسلة من الفضائح والانهيارات المالية لشركات عملاقة ولامعة في الاقتصاد العالمي مثل شركة (Enron) و (Worldcom) في الولايات المتحدة الأمريكية، وشركة (Ahold) في هولندا، وشركة (BBVA) و (Gescartera) في إسبانيا و(Parmalat) في إيطاليا.

ونتيجة لهذه الفضائح والانهيارات، سقطت تحت ظل الشك المصداقية والثقة بمهنة تدقيق الحسابات وبالتقارير المالية للشركات، وأصبح هناك اهتمام تنظيمي متزايد في السنوات الأخيرة بدور لجنة التدقيق في إعداد التقارير المالية (Martnez & Fuentes، 2007). وقد أشارت دراسة قام بها (Wild، 1994) إلى أن مصداقية وعدالة البيانات المالية المنشورة للشركات تتوقف على مدى وجود لجان تدقيق منبثقة عن مجالس إدارة هذه الشركات. في حين رأى (Martnez and Fuentes، 2007) أن لجان التدقيق سوف تكون أكثر فعالية في عملية الإشراف على إعداد القوائم المالية، والحد من الخلافات بين الإدارة والمدقق الخارجي، وهذا يخفض من احتمالية استلام الشركة من المدقق الخارجي لتقرير يحتوي على تحفظات ناتجة عن أخطاء محاسبية أو عدم التزام بالمعايير المطلوبة.

وقد سارعت العديد من الدول والهيئات المهنية المحلية والدولية إلى بذل مزيد من الجهود من أجل إصدار التعليمات والمعايير التي يساهم إتباعها في استعادة تأسيس الثقة في البيانات المالية المنشورة، وتفعيل دور لجان التدقيق بما يعزز فاعلية التدقيق الخارجي واستقلاليته بصفته جهة فنية محايدة تبدي رأيها في البيانات المالية المنشورة بعدالة وموضوعية.

ومن هذه الجهود توصية هيئة الأوراق المالية الأمريكية Securities and Exchange Commission SEC وبورصة نيويورك للأوراق المالية New York Stock Exchange NYSE والجمعية الوطنية للتعامل بالأوراق المالية الأمريكية National Association of Securities Dealers NASDA بتشكيل لجنة بلوريبون(BRC) Blue Ribbon Committee عام (1999) لتكون ردة فعل طبيعية للزيادة في تحريفات القوائم المالية، وهدفت هذه اللجنة إلى تطوير توصيات تساعد على تحسين التقارير المالية من خلال تقوية وتعزيز دور لجان التدقيق، كما وضعت سلسلة من الخصائص

التي يجب أن تتوافر حتى تكون لجنة التدقيق فعالة، ومنها حجم اللجنة، والخبرة والمعرفة المالية لأعضائها، ودرجة استقلاليتهم التي يتمتعون بها، وتكرار الاجتماعات.

كما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية في تموز عام 2002 قانون (Sarbanes- Oxley Act) الذي يصفه المحللون بأنه أهم وأشمل تشريع أمريكي منذ إنشاء (SEC) من ناحية تأثيره على الشركات العامة والمحاسبيين المستقلين. ومن ضمن الإصلاحات الواسعة التي تضمنها القانون مسألة الإفصاح، وتقديم التقارير المالية من جانب الشركات العامة، والحاكمية المؤسسية، والإشراف على مدققي الحسابات، كما أنه أفرد طبقاً للمادة ذات الرقم (301) من القانون قسماً خاصاً عن تشكيل لجنة التدقيق ومهماتها وواجباتها، لضمان سلامة وموثوقية تقرير مدقق الحسابات الخارجي من خلال حمايته من احتمالية تعرضه لضغط الإدارة.

إن هذه الأحداث لم تترك الأردن غير متأثر بالاتجاهات والتوصيات التنظيمية الدولية نحو استعادة تأسيس ثقة المستخدمين في المعلومات المالية، فقد عمد المشرع الأردني خلال السنوات الأخيرة إلى حزمة من التشريعات والقوانين التي كان لها دور كبير في إبراز أهمية لجان التدقيق ودورها. ولهذا جاء قانون الأوراق المالية ذو الرقم (76) لعام 2002 حيث ألزم جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية بتشكيل لجنة تدقيق، بحيث تتألف من ثلاثة أعضاء من مجلس إدارة الشركة غير التنفيذيين، وتتحدد مهماتها وصلاحياتها ومدة عملها بموجب تعليمات يصدرها المجلس وفقاً لنص المادة ذات الرقم (46)، كما تضمن قانون البنوك ذو الرقم (28) لعام (2000) إلزام جميع البنوك الأردنية بتشكيل لجان تدقيق، وحددت المادتان ذوات الرقمين (32) و (33) من هذا القانون مهماتها وصلاحياتها، كما طالبت تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ذات الرقم (1) لعام (1998) جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية بتشكيل لجان تدقيق، وأصدرت تعليمات إفصاح جديدة محدثة بدأ العمل بموجبها بدءاً من عام (2004)، فقد أوضحت المادة ذات الرقم (15) منها كيفية تشكيل لجنة التدقيق وحددت صلاحياتها ومهماتها ومسؤولياتها.

من هنا جاءت هذه الدراسة لكي تساهم في الدراسات المتزايدة حول فعالية لجان التدقيق من ناحية تحسين جودة المعلومات المالية والتحقق مما إذا كانت لجان التدقيق تؤثر في رأي مدقق الحسابات الخارجي وتخفض تقارير المدقق الخارجي التي تحتوي على تحفظات ناتجة من أخطاء محاسبية أو عدم التزام بالمعايير المطلوبة.

2 - مشكلة الدراسة

استجابة للزيادة في تحريفات القوائم المالية تداعيات ظهرت تشريعية عديدة، استهدفت صياغة علاقة إستراتيجية بين المدققين الخارجيين ولجان التدقيق. علماً بأنه لا يوجد نموذج موحد لمفهوم لجنة التدقيق يناسب جميع الشركات من ناحية إمكانية تطبيقه في البيئات المختلفة بنفس الكفاءة والفاعلية، بسبب وجود عوامل متعددة تؤثر في أدائها، مثل: طبيعة العمل والواجبات والمسؤوليات المحددة لها، وحجم اللجنة وخصائص أعضائها.

ونظراً للدور الكبير الذي تؤديه لجان التدقيق بوصفها أحد متطلبات بنيان الحاكمية المؤسسية في تحسين مصداقية جودة التقارير المالية، وتعزيز استقلالية المدقق الخارجي، وتطبيق أنظمة رقابية قوية، وضمان سلامة تقرير مدقق الحسابات وموثوقيته، من خلال حماية المدقق الخارجي من احتمالية تعرضه لضغط الإدارة، وتحسين جودة التدقيق لحماية مصالح المستثمرين الذين يعتمدون على البيانات المالية المدققة، من هنا ينبغي أن يكون للجان التدقيق دور فعال في تخفيض احتمالية الحصول على تقرير مدقق حسابات خارجي متحفظ، أو بالحد الأدنى تخفيض تكرار التحفظ.

وعليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

«هل يمكن لخصائص لجنة التدقيق المدرجة وفق دليل الحاكمية المؤسسية أن تؤثر على رأي مدقق الحسابات الخارجي في شركات القطاع الصناعي المدرجة ببورصة عمَّان؟»

و يتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

أ - هل يعد حجم لجنة التدقيق من العوامل المؤثرة على رأي مدقق الحسابات الخارجي؟

ب - هل تعد استقلالية أعضاء لجنة التدقيق من العوامل المؤثرة على رأي مدقق الحسابات الخارجي؟

ت - هل تعد الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق من العوامل المؤثرة على رأي مدقق الحسابات الخارجي؟

ث - هل يعد عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق من العوامل المؤثرة على رأي مدقق الحسابات الخارجي؟

ج - هل تعد ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم في الشركة من العوامل المؤثرة على رأي مدقق الحسابات الخارجي؟

3 - أهمية الدراسة

تناولت العديد من الدراسات موضوع لجان التدقيق من جوانب متعددة وبمنهجيات مختلفة وعبر أزمان مختلفة، لكن أغلب هذه الدراسات أجريت في بيئات اقتصادية متطورة، في حين كانت الدراسات التي تناولت الموضوع في البيئات الأقل تطوراً شحيحة، خصوصاً في الدول العربية بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص، وقد يعود ذلك إلى الحداثة النسبية لتطبيق مفهوم لجان التدقيق كأحد آليات الحاكمية المؤسسية في البيئة الأردنية، وتأتي هذه الدراسة في ذات الوقت الذي أصدرت فيه هيئة الأوراق المالية الأردنية دليل الحاكمية المؤسسية، وهذا مكنها من الاستفادة من التعليمات الواردة فيه بخصوص لجان التدقيق.

و تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول استكشاف قدرة لجان التدقيق وفق الخصائص المدرجة في دليل الحاكمية المؤسسية على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة فى كونها تتناول القطاع الصناعي بوصفه القطاع المنتج، الذي يتميز بأنه المشغل الرئيسي للعمالة في الأردن، كما يساهم مساهمة غير مباشرة في تشغيل آلاف العاملين في القطاعات الأخرى بما فيها البنوك والتامين والنقل والإنشاءات.

4 - أهداف الدراسة

من العرض السابق لمشكلة الدراسة وما تحاول الإجابة عنه من أسئلة، يمكن الاستدلال لجملة من أهداف الدراسة هي:

أ- التعرف على تأثير خصائص لجنة التدقيق (حجم اللجنة، ومدى استقلال أعضائها، والخبرة المالية للأعضاء، وعدد مرات اجتماعها، وملكية أعضاء اللجنة في أسهم الشركة) في رأي مدقق الحسابات الخارجي.

ب - معرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين درجة تأثير خصائص لجنة التدقيق في إصدار تقرير نظيف للشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان.

ت- تعميق المعرفة بمتطلبات لجان التدقيق، ودورها في تحسين رأي مدقق الحسابات الخارجي.

5 - مصطلحات الدراسة

فيما يلي تعريف بأهم المصطلحات المستخدمة في الدراسة:

أ- لجنة التدقيق Audit Committee

هي مجموعة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة (في الغالب ثلاثة أعضاء على الأقل في الشركات العامة) ويكون أعضاؤها مستقلين (غير تنفيذيين) ويمتلك أحد أعضائها على الأقل خلفية مالية أو محاسبية، ويشكل مجلس الإدارة هذه اللجنة، ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤوليتها وطرق القيام بها، وتمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهماتها، وهي عديدة أهمها مراجعة القوائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة، وتعمل اللجنة حلقة وصل بين مدقق الحسابات الخارجي ومجلس الإدارة، ومن المهمات الأخرى مراجعة تعيين المدقق الخارجي، ومراجعة خطة التدقيق، ومراجعة نتائج التدقيق، ومراجعة نظام الرقابة الداخلي (Andrew and Goddard، 2000).

ب- الحاكمية المؤسسية Corporate Governance

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أنها مجموعة العلاقات بين إدارة المؤسسة، ومجلس إدارتها، ومساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة، فهي التي توفر للمجلس وإدارتها التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وتساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة (دليل الحاكمية المؤسسية، 2007.

ت - فعالية لجان التدقيق Audit Committees Effectiveness

تتمثل في مدى قدرة هذه اللجان على أداء الأدوار والواجبات والمهمات المحددة لها، وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، من خلال توافر مجموعة من الخصائص المميزة (عدد أعضاء لجنة التدقيق، نوعية هؤلاء الأعضاء من حيث الاستقلالية والخبرة، وعدد الاجتماعات السنوية التي تعقدها اللجنة، وملكية أعضاء اللجنة لأسهم في الشركة) اللازمة لقيامها بأداء وظائفها وتحمل مسؤولياتها الرقابية (Martinez and Fuentes، 2007).

ث - تقرير التدقيق المتحفظ Qualified Audit Report

هو التقرير الذي جرى فيه تعديل على التقرير المعياري (النظيف) الذي يعطي فيه المدقق رأياً متحفظاً،

إذ ينتج هذا الرأي بسبب وجود حالة عدم التأكد حول أمر معين بسبب الظروف وقيود الإدارة، أو بسبب وجود عدم اتفاق بين المدقق و الإدارة حول تطبيق المبادئ المحاسبية أو حول التقديرات المحاسبية أو كفاية الإفصاح.

6 - الدراسات السابقة

كثيرة هي الدراسات التي عمدت إلى البحث في خصائص لجنة التدقيق كإحدى أدوات الحاكمية المؤسسية، ومدى فاعليتها في عدة جوانب كالحد من إدارة الأرباح، أو تحسين جودة التقارير المالية، وفيما يلي نتعرض لأهم هذه الدراسات:

فقد أجرى (Luohe، et. al.، 2008) دراسة التي هدفت إلى إبراز الدور المهم للمتغيرات المتنوعة للحاكمية المؤسسية ودورها في تحسين السمات المختلفة لجودة التقارير المالية، وقد عمدت هذه الدراسة إلى قياس الحاكمية المؤسسية من خلال فحص مكونات بعض خصائص مجلس الإدارة من ناحية (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي) وفحص مكونات خصائص لجنة التدقيق من ناحية (استقلالية أعضاء اللجنة، والخبرة المالية، والنشاط). وربط هذه المكونات المختلفة لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق بجودة التقارير المالية، علماً بأنه تم قياس جودة التقارير المالية من خلال ثلاثة مقاييس كانت على النحو التالي (إدارة الأرباح، تحليل المحتوى الخاص بالأرباح، التقارير المالية المضللة)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يأتي:

أ – استقلالية مجلس الإدارة هي الرادع الأكثر فاعلية لتخفيض التقارير المالية المضللة.

ب – استقلالية لجنة التدقيق غير مرتبطة بتخفيض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الأوروبية.

ت– لكي تكون لجنة التدقيق فعالة يجب أن تتصف بالنشاط والخبرة والاستقلالية الكاملة.

وسعياً وراء فحص تأثير وجود لجنه التدقيق وتكرار اجتماعاتها وحضور المدقق لها على السمات المختلفة للتدقيق الخارجي، وبالتركيز على وجهة نظر المدقق الخارجي، جاءت دراسة (Stewart & Munro، 2007) حيث تكونت عينتها من (79) شركه أستراليه مدرجه خلال الفترة (2003-2004)، لذلك اعتبرت هذه الدراسة أنها تعكس تصورات المدقق الخارجي، لأنها جاءت بعد صدور قانونSarbanes Oxley في أمريكا عام (2002) وفي أثناء تطبيق الحكومة الاسترالية تشريع الحاكميه الأقوى، والذي يعرف بـ (CLERP 9). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يأتي:

أ- وجود لجنة التدقيق وعدد مرات اجتماع اللجنة وحضور المدقق لهذه الاجتماعات أمور ترتبط بتخفيض مخاطر التدقيق.

ب- مدقق الحسابات الخارجي يؤمن بأن وجود لجنة التدقيق أمر مهم لتخفيض مخاطر التدقيق الملموسة، وتخفيض هذه المخاطر أيضا يتأثر بتكرار اجتماعات لجنة التدقيق وحضور المدقق لهذه الاجتماعات.

ت- لا يوجد تأثير ملموس للجنة التدقيق على الاختبارات التي يجريها المدقق الخارجي ولا حتى على الزمن الذي يقضيه المدقق الخارجي وفريقه في عملية التدقيق.

ث- وجود لجنة التدقيق يساعد على حل النزاعات والصراعات مع الإدارة و يقود إلى مزيد من التحسينات في جودة التدقيق.

ولكن هل من علاقة بين إمكانية أن تتسلم الشركة من المدقق الخارجي تقريراً متحفظاً وبين وجود خصائص لجنة التدقيق (الاستقلالية والحجم وعدد مرات الاجتماع والخبرة المالية)؟ للإجابة على هذا السؤال جاءت دراسة (Martinez & Fuentes، 2007) حيث طبقت هذه الدراسة على الشركات الإسبانية المدرجة في السوق المالي والتي أوجدت طوعياً لجان التدقيق بعد إصدار دليل الحاكمية المؤسسية في إسبانيا في عام (1998) والمعرف باسم (Olivencia Code)، حيث تكونت عينة الدراسة من (380) شركة أسبانية مدرجة خلال عام (2001-1999). وقد تم تحليل بيانات الدراسة من خلال نموذج الانحدار المتعدد، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يأتي:

أ - تركيز الملكية يؤثر في إمكانية استلام الشركة تقريراً متحفظاً ناتجاً من أخطاء أو عدم التزام.

ب - وجود لجنه التدقيق ليس من العوامل المرتبطة باستلام الشركة تقريراً متحفظاً يحتوى على عدم تأكد.

ت - وجود لجنة التدقيق لا يخفض من إمكانية استلام الشركة تقريرا متحفظاً ناتجاً من أخطاء أو عدم التزام.

ث - حجم لجنة التدقيق واستقلالية أعضائها من المتغيرات التي لها تأثير إحصائي مهم في استلام الشركة تقريرا متحفظا.

أما عن قدرة لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح، فقد جاءت دراسة (Saleh، et. al.، 2007)، والتي هدفت إلى تقييم فعالية بعض خصائص لجنة التدقيق من حيث استقلالية أعضاء اللجنة وحجمها وتكرار اجتماعاتها، بالإضافة إلى الخبرة والمعرفة التي يتمتع بها أعضاء اللجة لمراقبة سلوك الإدارة فيما يتعلق بممارسات تتعلق بإدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الماليزية، فالصراع بين المديرين

والمدققين الخارجيين ربما يكون موجوداً بسبب اختيار إجراءات ومعالجات محاسبية بديلة لها علاقة بإدارة الأرباح. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يأتي:

أ – توافر الاستقلالية الكاملة في أعضاء لجنة التدقيق يخفض من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الماليزية.

ب – تتصف الشركات التي يمتاز فيها أعضاء لجنة التدقيق بالخبرة والمعرفة المالية والمهنية بالإضافة إلى اجتماعات لجنة التدقيق الكثيرة والمسجلة بتقليص ممارسات إدارة الأرباح بالمقارنة مع الشركات الأخرى.

ومن أجل فحص العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وخصائص وظيفة التدقيق الداخلي وتقييم المدققين الداخليين من ناحية مساهمتهم في تدقيق القوائم المالية، جاءت دراسة (Mazlina. et. al.. 2006)، وقد جمعت بيانات هذه الدراسة من خلال تصميم استبانة وزعت على المدققين الداخليين التنفيذيين في (76) شركة عامة ماليزية مدرجة في السوق المالي. ومن أهم النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة ما يأتي:

أ – وجود علاقة إيجابية بين تقييم المدققين الداخليين من ناحية مساهمتهم في تدقيق القوائم المالية وبين ثلاث خصائص للجنة التدقيق (نسبة استقلالية أعضاء لجنة التدقيق، والمعرفة والخبرة التي يتمتع بها أعضاء لجنة التدقيق في مجال المحاسبة والتدقيق، ومدى مراجعة لجنة التدقيق لبرامج المدقق الداخلي).

ب – وجود علاقة إيجابية بين تقييم المدققين الداخليين من ناحية مساهمتهم في تدقيق القوائم المالية وخصائص وظيفة التدقيق الداخلي والمتضمنة الحجم والتجربة السابقة في مجال التدقيق، بالإضافة إلى قرب العلاقة الوظيفية مع المدقق الخارجي.

ت – تشير النتائج إلى أن لجان التدقيق الأكثر فعالية والمصادر الجيدة والمنظمة لوحدة التدقيق الداخلي تتجه لتكون مرتبطة ارتباطاً إيجابياً بتقييم المدققين الداخليين في مساهمتهم في التدقيق الخارجي.

يعد تحسين جودة التقارير المالية الهدف الأساسي لقانون «Sarbanes Oxley» وللتغيرات الحديثة في معايير الإدراج الخاصة بالشركات في أسواق رأس المال، من هنا فقد جاءت دراسة (Carcello، et. al.. 2006)، وقد هدفت إلى اختبار العلاقة بين الخبرة المالية للجنة التدقيق وآليات الحاكمية المؤسسية البديلة وإدارة الأرباح في الشركات الأمريكية المدرجة في السوق المالي لعام (2003)، إذ تركز هذه الدراسة بشكل أساسي على قضيتين، هما:

الأولى: تسعى إلى طرح المفاهيم المختلفة للخبرة المالية وفقا للعديد من الهيئات الأمريكية منها «Nasd Manual»و«Nyse Listing Manual» و «Sec Rule" .

الثانية : تركز على توضيح التفاعلات التي تحدث بين الخبرة المالية التي تملكها لجنة التدقيق كأحد مكونات الحاكمية المؤسسية وبين آليات الحاكمية المؤسسية الأخرى.

وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات الضابطة لضبط العلاقة، مثل حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وحجم مكتب التدقيق والتدفق النقدي التشغيلي. كما استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد في تحليل البيانات، و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يأتي:

أ -استقلالية أعضاء لجنة التدقيق ذوي الخبرة المالية هي أكثر فاعلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

ب - لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المالية وإدارة الأرباح الحقيقية.

ت - الخبرة المالية لعضو لجنة التدقيق في مجال المحاسبة ترتبط بممارسة إدارة أرباح أقل للشركات التي لديها آليات الحاكمية المؤسسية ضعيفة.

ث - تعد آليات الحاكمية المؤسسية بديلا فعالا من الخبرة المالية للجنة التدقيق في تقييد ممارسة إدارة الأرباح.

وفي هذه الأثناء كان (السويطي، 2006) يسعى إلى تطوير أنموذج لتعزيز دور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، من أجل تدعيم فاعلية التدقيق الخارجي واستقلاليته، بما يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق وزيادة مصداقية البيانات المالية المنشورة حتى تعزز ثقة المجتمع المالي في هذه البيانات، وقد وزعت استبانة على عينة طبقية عشوائية نسبية ممثله للشركات المساهمة العامة الأردنية، شملت فئات العينة المديرين العامين والمديرين الماليين ومديري التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين لعام (2005). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يأتي:

أ - لا تتوافر في لجان التدقيق المشكلة حالياً في الشركات المساهمة العامة الأردنية المتطلبات الأساسية لممارسة دورها بفاعلية.

ب - لا يوجد تأثير مهم للجان التدقيق التي تشكل حالياً في الشركات المساهمة العامة الأردنية في فاعلية التدقيق الخارجي واستقلاليته في هذه الشركات .

أما (Obeua، 2005) فقد أجرى دراسة هدفت إلى اختبار العلاقة بين احتمالية أن تكون القوائم المالية مضللة ومتطلبات الحاكمية المؤسسية التي تم تأكيدها وفق قانون (Sarbanes-Oxley) والقواعد الجديدة لسوق نيويورك للأوراق المالية (NYSE) ونظام التعامل بالأوراق المالية (NASDAQ). وقد اعتمدت نتائج هذه الدراسة على تحليل الانحدار لعينة من (111) شركة تحتوي قوائمها المالية على تحريفات مالية و(111) شركة متناظرة لا تحتوي قوائمها المالية على تحريفات مالية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يأتي:

أ- احتمالية التضليل والاحتيال في القوائم المالية تكون منخفضة جداً عندما تحتوى لجنة التدقيق على مديرين مستقلين.

ب- استقلالية مجلس الإدارة والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق وانتخاب لجنة مستقلة متغيرات ليست ذات دلالة وأهمية في تخفيض احتمالية التضليل والاحتيال في القوائم المالية.

ت - احتمالية الاحتيال تنخفض عندما تكون مدة خدمة أعضاء لجنة التدقيق كبيرة والرئيس التنفيذي ليس هو ذاته رئيس مجلس الإدارة.

أما (Carcello & Nea، 2003)، فقد هدفت دراستهما إلى فحص العلاقة بين استقلالية لجنة التدقيق ونوعية الإفصاح لعينة من (138) شركة أمريكية عامة صناعية تواجه عسراً مالياً خلال عام (1994). وقد استخدم الباحثان تقرير مدقق الحسابات الخارجي وحجم لجنة التدقيق وحجم مجلس الإدارة لتكون متغيرات ضابطة لضبط العلاقة بين وجود لجنة التدقيق واستقلاليتها من جهة، والتقارير المالية وجودة التدقيق من جهة أخرى، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يأتي:

أ - وجود علاقة إيجابية مهمة بين النسبة المئوية للمديرين المنتسبين المستقلين في لجنة التدقيق والإفصاح المتفائل عن الوضع المالي للشركة في ملاحظات القوائم المالية ومناقشات الإدارة وتحليلاتها.

ب - لا توجد علاقة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وحجم لجنة التدقيق، وبين الإفصاح المتفائل عن الوضع المالي في ملاحظات القوائم المالية ومناقشات الإدارة وتحليلاتها.

ت - توجد علاقة إيجابية مهمة بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية.

وحول العلاقة بين خصائص أعضاء لجنة التدقيق من حيث الخبرة المالية والاستقلالية وحجم اللجنة وبين جودة البيانات المالية، جاءت دراسة (Felo، et. al.،2003)، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام مجموعة من المتغيرات الضابطة، منها حجم الشركة، وتركيبة مجلس الإدارة، وتركيز الملكية، لضبط

العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية. علماً بأن بيانات الدراسة التي جاءت مستقاة من البيانات المالية السنوية المنشورة والبيانات المرحلية لـ (77) شركة أمريكية استكملت بياناتها المالية عن الفترتين (93/92) و (96/95). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يأتي:

أ- استقلالية أعضاء لجنة التدقيق تتناسب عكسياً مع الانحرافات المالية.

ب --توجد علاقة إيجابية تربط بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق وجودة البيانات المالية المنشورة.

ت - توجد علاقة إيجابية بين حجم لجنة التدقيق وجودة البيانات المالية .

أما دراسة (الفرح، 2001) فقد هدفت إلى قياس مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر مديري التدقيق الداخلي ومديري التدقيق الخارجي، والتعرف على أهم العوامل المساعدة التي تعمل على تعزيز فعالية لجان التدقيق من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة، وقد غطت الدراسة جميع الشركات التي لديها لجان تدقيق في نهاية شهر كانون الأول من عام (2000) وعددها (29) شركة، ومكاتب تدقيق حسابات تلك الشركات وعددها (10) مكاتب. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يأتي:

أ - أن لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية تتمتع بفعالية من وجهة نظر التدقيق الداخلي، بينما لا تتمتع بفعالية من وجهة نظر التدقيق الخارجي.

ب - امتلاك احد أعضاء لجنة التدقيق لخلفية مالية أو محاسبية، واستقلالية أعضاء لجنة التدقيق عن الإدارة، بالإضافة إلى وجود دليل مكتوب، تعتبر من أهم العوامل التي تعزز فعالية لجان التدقيق.

وكذلك دراسة (Archambeault and Dezoort ، 2001)، التي هدفت إلى فحص تأثير الخصائص المميزة للجنة التدقيق والمرتبطة بجهوزية المدقق للقيام بممارسات من شانها أن تدعم المعالجة المحاسبية المقترحة التي تساعد الشركة على إنجاز وتحقيق أهداف تقاريرها بالرغم من احتمالية أن تصبح تقاريرها تتصف بالضعف وعدم المصداقية. وتكونت عينة الدراسة من (60) شركة تجارية عامة متناظرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1996-1994)، وقيمت هذه الشركات بعد الأخذ بالحسبان مجموعة من العوامل منها حجم الشركة والصناعة ونسبة تركيز الملكية والوضع المالي، وقد استخدم الباحثان فى هذه الدراسة متغيرات ضابطة عديدة مثل الرفع المالي وحجم الشركة ونسبة الأسهم التي تملكها الإدارة.

كما استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد في تحليل البيانات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يأتي:

أ -خصائص لجنة التدقيق (الوجود، الحجم، الاستقلالية، الخبرة المالية، عدد مرات الاجتماع) تتناسب عكسيا مع أعمال المدقق المشكوك فيها.

ب - تتميز لجان التدقيق بصغر عمر أعضائها في الشركات التي تتصف تقاريرها بعدم المصداقية.

ت - الشركات التي تقوم بمعالجات محاسبية تضعف من مصداقية تقاريرها تملك لجان تدقيق صغيرة مقارنة بالشركات التي تقوم بتلك المعالجات المشكوك فيها.

وقبل ذلك كانت دراسة (Lawrence، et. al.، 2000) التي هدفت إلى فحص تأثير خاصيتين رئيستين للجنة التدقيق (الاستقلالية والنشاط) في تخفيض احتمالية التضليل أو الاحتيال في القوائم المالية، وقد استخدمت متغيرات ضابطة في هذه الدراسة، مثل نسبة تركيز الملكية، ومعدل النمو وصافي الدخل للسنة السابقة، إلا أن هذه الدراسة أهملت الخصائص المهمة للجنة التدقيق والتي تم تداولها في دراسات سابقة، مثل: الخبرة والمعرفة المالية ومدة الخدمة لأعضاء لجنة التدقيق. وتكونت عينة الدراسة من 156 شركة نصفها كانت مقاطعة وغير معتمدة من قبل (SEC) بسبب قيامها بالمخالفات والتضليل فيما يتعلق بقوائمها المالية والنصف الآخر على العكس تماما، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يأتي:

أ - الشركات التي لديها لجان تدقيق مكونة من مديرين مستقلين وتجتمع على الأقل مرتين في السنة هي أقل احتمالية لأن تكون مقاطعة وغير معتمدة من (SEC) بسبب حدوث غش أو تضليل في قوائمها المالية.

ب - وجود لجنة التدقيق التي تتمتع بالحد الأدنى من الأنشطة والاستقلالية تعمل على تخفيض احتمالية التضليل والاحتيال في القوائم المالية.

أما عن العلاقة بين كيفية تشكيل لجان التدقيق من حيث الاستقلالية في الشركات العامة الأمريكية التي تعاني عسراً ماليا ونوعية تقرير مدقق الحسابات الخارجي حول رأيه في فرضية الاستمرارية، جاءت دراسة (Cracello and Neal، 2000)، وتكونت عينة الدراسات من (223) شركة أمريكية من مختلف القطاعات كانت تعاني عسراً مالياً خلال عام 1994 ولديها لجان تدقيق تلقت تقارير من المدقق الخارجي حول رأيه في الاستمرارية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يأتي:

أ - هناك علاقة عكسية بين احتمالية إصدار المدقق الخارجي تقريراً حول عدم الاستمرارية للشركات التي تعاني أزمات مالية، وبين نسبة تشكيل الأعضاء غير المستقلين في لجنة التدقيق.

ب - تعد الاستقلالية من أهم الخصائص التي يجب أن تتوافر في أعضاء لجنة التدقيق للحفاظ على مصداقية البيانات المالية.

ت - يؤثر إصدار المدقق الخارجي تقريراً متحفظاً ناتجاً عن الشك في الاستمرارية سلباً من حيث الاستغناء عن خدماته أو تخفيض أتعابه وعدم تكليفه بخدمات أخرى غير خدمات التدقيق.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تأتي هذه الدراسة مختلفة عن غيرها من الدراسات السابقة، من حيث أنها تطبق على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمَّان، إذ توجد فروقات في البيئة القانونية والثقافية والصناعية والمالية والاقتصادية التي تمت فيها الدراسات السابقة مقارنة بالبيئة الأردنية.

وتتميز هذه الدراسة بكونها تبحث في تحديد تأثير خصائص لجنة التدقيق في البيئة الأردنية كإحدى آليات الحاكمية المؤسسية الحديثة في تحسين نوع تقرير مدقق الحسابات في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان. وقد تناولت هذه الدراسة مجموعة من خصائص لجنة التدقيق التي لم يتم تناولها مجتمعة في أي دراسة من الدراسات السابقة، وهي الدراسة الميدانية الأولى التي تدرس تأثير لجان التدقيق على تقرير المدقق القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية، بوصفه تقريراً من جهة محايدة، إذ يمثل الركيزة الأساسية التي تعتمد عيها الطوائف المختلفة في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها الحالية منها والمستقبلية، لذلك يميز هذا القياس لجودة التقارير المالية أيضاً هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي اعتمدت مقاييس مختلفة مبهمة غير ثابتة وغير معتمد عليها من قبل المستثمرين والمقرضين ورجال الاقتصاد في اتخاذ القرارات. واستخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة لضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك لتحييد مجموعة من العوامل التي من المحتمل أن يكون لها تأثير على المتغير التابع بالإضافة إلى تحديد تأثير المتغيرات المستقلة تحديدا دقيقاً.

وهي تختلف عن الدراسات التي أجريت في البيئة الأردنية خاصة من ناحية أداة القياس المعتمدة في هذه الدراسات، إذ اعتمدت دراسة (فرح،2001) ودراسة (السيوطي، 2006) ودراسة (عبد الطيف، 2006) على الاستبانة بوصفها أداة قياس رئيسية، أما هذه الدراسة، فقد اعتمدت على قياس المتغيرات من خلال مجموعة من المؤشرات والبيانات التي تتطلبها تعليمات الإفصاح وهيئة الأوراق المالية الأردنية،

مما يعزز مصداقية النتائج، ويعكس واقع الشركات المساهمة الصناعية بشكل أكثر دقة وأكثر موضوعية من استخدام الاستبانة أداة للقياس.

وجاءت هذه الدراسة في ذات الوقت الذي أصدر فيه دليل قواعد الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة العامة الأردنية من هيئة الأوراق المالية، مما يمكّن من الاستفادة من هذا الإصدار في هذه الدراسة، وهو يدلل على نمو الاهتمام المتزايد بالحاكمية المؤسسية وبدور لجان التدقيق في البيئة الأردنية بوصفها إحدى آليات الحاكمية المؤسسية الحديثة في الشركات الأردنية.

7 - نموذج الدراسة

بناء على ما عرض من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها، يمكننا عرض نموذج الدراسة وفقا للشكل ذي الرقم (1) الذي يوضح مجموعة المتغيرات المستقلة والمتمثلة بخصائص لجنة التدقيق المدرجة وفق دليل الحاكمية، والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير على تقرير مدقق الحسابات الخارجي، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الضابطة لضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ويمكن التعبير عن نموذج الدراسة رياضياً كما يلي:

8 - قياس متغيرات الدراسة

أ - قياس المتغيرات المستقلة

حجم لجنة التدقيق Members: سوف يتم قياس حجم لجنة التدقيق من خلال عدد أعضاء لجنة التدقيق المنتخبين من قبل مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، فالعديد من الدراسات المالية تزودنا بأدلة حول وجود علاقة سلبية بين حجم لجنة التدقيق وفعالية وظيفة الرقابة (Yermack، 1996) (Eisenberg، et. al.، 1998). وطبقاً لكل من (Lipton and Lorsch، 1992) فإن قدرة لجنة التدقيق على القيام بوظائفها تزداد كلما أضيف مديرون أكثر، لذلك أوصيا في بحثهما بتحديد حجم لجنة التدقيق من سبعة أشخاص إلى تسعة.

استقلالية لجنة التدقيق Indp.: بالنظر إلى تعليمات الإفصاح الأردنية، نجد أن بورصة عمَّان تتطلب وجود لجنة تدقيق منبثقة عن مجلس الإدارة مكونة من أعضاء غير تنفيذيين بالكامل، فالعديد من

$AR_1 = a + B_1$ Members $+ B_2$ iNDQ $+ B_3$ Meetting $+ B_4$ Experterce
$+ B_6$ a $+$ B1 Rig5 $+$ Bq Si20 $+$ Rq Maown $+$ B10 Lew.$+$ B10 Lev. $+$ B11 Aopriort ei

الدراسات استنتجت أن استقلالية لجان التدقيق تتناسب عكسيا مع التقارير المالية التي تحتوى على غش (Huang،2005). لذلك، ستعتمد هذه الخاصية لتحديد مدى استقلالية لجنة التدقيق، إذ ستعطى لجنة التدقيق التي تتكون من أعضاء غير تنفيذيين بالكامل القيمة (1)، أما إذا لم يكن جميع الأعضاء غير تنفيذيين، فستأخذ القيمة (صفر).

عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق Meetings: ترى الدراسات المختلفة أن عدد اجتماعات لجنة التدقيق كل سنة مؤشر للدلالة على نشاط لجنة التدقيق (Beasley، 1996). ووفقاً لدليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة ببورصة عمَّان وتعليمات الإفصاح الأردنية، ينبغي أن تجتمع لجنة التدقيق دورياً، على ألا يقل عدد اجتماعاتها على أربعة اجتماعات في السنة، لذلك سيقاس هذا المتغير من خلال عدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً.

الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق Experience: وفقاً لدليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة ببورصة عمَّان، يجب أن يتوافر لدى جميع أعضاء لجنة التدقيق المعرفة والدراية في الأمور المالية والمحاسبية، وأن يكون لدى أحدهم على الأقل خبرة عمل سابقة في مجال المحاسبة أو الأمور المالية، أو حاملا لمؤهل علمي أو شهادة جامعية في المحاسبة أو المالية، وستقاس الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق من خلال قسمة عدد الأعضاء الذين يحملون مؤهلاً علمياً في مجال المحاسبة أو الإدارة المالية أو العلوم المالية والمصرفية إلى إجمالي الأعضاء، علما بأن دراسة (Huang، 2005) توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين خبرة لجنة التدقيق وإعداد التقارير المالية المضللة التي تحتوي على غش.

النسبة المئوية للأسهم العادية المتداولة المملوكة للجنة التدقيق Acownpt: سوف تقاس من خلال نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق للأسهم في الشركة.

ب- قياس المتغيرات الضابطة

أظهرت الدراسات والأبحاث السابقة أن استقلالية المدقق الخارجي تتأثر بمجموعة من العوامل الأخرى، لذلك تضمنت هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة التي من المحتمل أن يكون لها تأثير على استقلالية المدقق وبشكل أكثر تحديدا على عملية إصدار تقرير مدقق حسابات متحفظ.

دوران المدقق الخارجي At : طبقا لدراسة (Shokley، 1982) فإن العلاقة الطويلة بين الشركة والمدقق الخارجي يمكن أن تؤدي إلى قلة الإبداع لدى المدقق، واتباع طرق تدقيق أقل صرامة، والاعتماد على ما تقوم به الشركة من إجراءات ومعالجات دون تحقق، و قد عمد الباحثان إلى قياس معدل دوران المدقق

من خلال عدد السنوات التي عمل بها المدقق في تدقيق الشركة نفسها.

شركات التدقيق الكبرى Big5: استنتج العديد من الدراسات أن مكاتب التدقيق الكبرى المتخصصة تكون أقدر على تقديم خدمات تدقيق ذات جودة عالية من مكاتب التدقيق الأخرى (DeAngelo، 1981)، كما أن دراسة (Lenox،1999) توصلت إلى أن مكاتب التدقيق الكبرى المتخصصة هي مؤهلة تأهيلا مهنيا لأداء التدقيق، ولها قدرة فضلى على التعبير والإفصاح عن الرأي الملائم الذي يخص الشركات، خاصة تلك التي تعاني عسرا ماليا. ولغايات هذه الدراسة، اعتمدت الدراسة على التقسيم الذي اتبعته دراسة (فرج، 2005)، و(بالحاج، 2006) لتصنيف مكاتب التدقيق إلى كبيرة وصغيرة، إذ حددت مكاتب التدقيق الخمسة الكبار في الأردن وهم: المحاسبون المتحدون، سابا وشركاهم، إبراهيم العباسي وشركاه، المهنيون العرب، طلال أبو غزالة و شركاه، وبناء على ذلك، ستعطى قيمة (1) للتعبير عن الشركات التي تدقق قوائمها المالية من قبل مكاتب التدقيق ذات الحجم الكبير، وقيمة (صفر) للتعبير عن الشركات التي تدقق قوائمها المالية من قبل مكاتب التدقيق ذوات الحجم الصغير.

حجم الشركة Size: هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل حجم الشركة من ضمن العوامل التي تؤثر على استقلالية المدقق الخارجي، إذ بينت الدراسات أن تكلفة المقاضاة المحتملة تزداد عندما يزداد حجم الشركة (Reynolds and Francis،2001) ، كما أن المخاوف الرئيسية تبرز بوضوح في المشاريع الصغيرة، لذلك كان من الصواب أن تدخل الدراسة هذا المتغير ليكون متغيراً ضابطاً، وقد عمدت الدراسة إلى استخدام القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها لكل شركة في نهاية كل سنة مالية ليكون مؤشراً إلى حجم الشركات استناداً إلى العديد من الدراسات، مثل: دراسة (الخلايلة وإستنبولي، 1997) ودراسة (Williams،et. al.، 2004).

شكل رقم (1) نموذج الدراسة

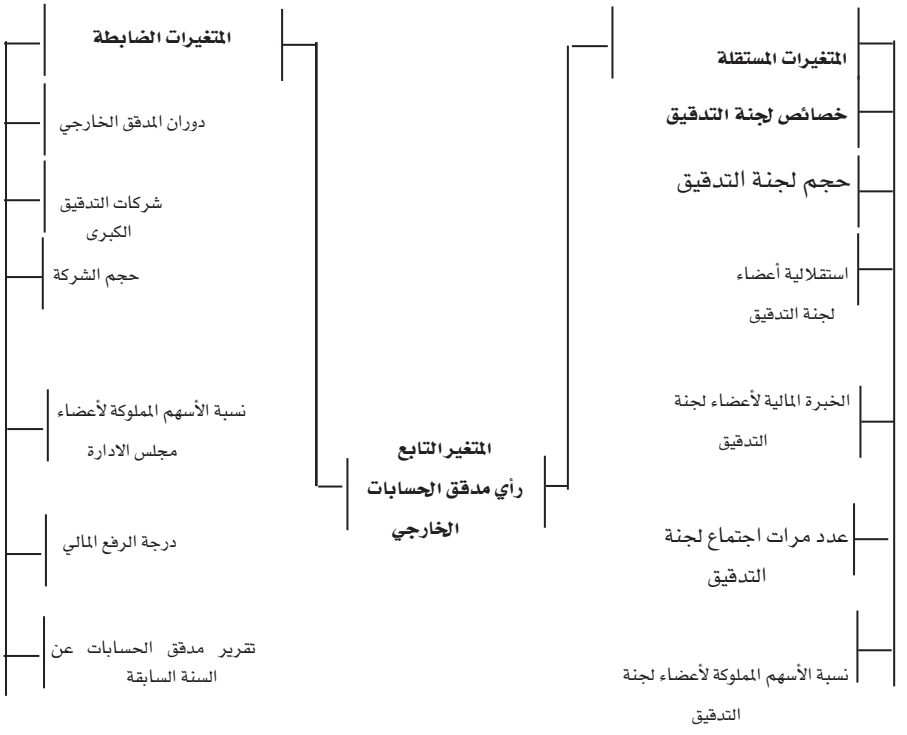

النسبة المئوية للأسهم العادية المتداولة المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة Maown: ضمن إطار نظرية الوكالة، اقترح أن سيطرة أعضاء مجلس الإدارة على مستويات عليا من أسهم الشركة سوف يؤدي إلى الحصول على تقارير مالية ذات جودة عالية، لأن الإدارة ستعطي عناية كبرى لعملية إعداد التقارير المالية بشكل تتفادى معه الحصول على تقرير مدقق حسابات متحفظ، لأن الحصول على مثل هذا التقرير يمكن أن يؤثر على سعر السهم، وبالتالي على ثروة المديرين الخاصة، ومن هنا، عمدت الدراسة إلى تضمين نموذج الدراسة هذا المتغير الذي قيس من خلال نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة عينة الدراسة.

درجة الرفع المالي Lev.: تستخدم هذه النسبة في تقييم كفاءة سياسات التمويل التي تتبعها إدارة الشركات، بالإضافة إلى اعتبارها من المؤشرات المهمة التي توضح الملاءة المالية في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة (مطر، 2003)، ولغايات هذه الدراسة، استخدمت نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات لتكون مؤشرا للدلالة على درجة الرفع المالي في شركات عينة الدراسة، وهو ذات المؤشر المستخدم ببورصة عمان للتعبير عن درجة الرفع المالي.

تقرير مدقق الحسابات الخارجي للسنة السابقة Aoprior: حيث سيتم إعطاء تقرير مدقق الحسابات المتحفظ في السنة السابقة والحالية الرمز (1) وخلاف ذلك (صفر).

ت- قياس المتغير التابع: رأي مدقق الحسابات الخارجي Ar

جمعت الدراسة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة أسهمها في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة من عام (2001) وحتى عام (2006)، وبعد ذلك تم تحليل محتوى التقارير التي جمعت من عينة الدراسة، إذ عمد الباحثان إلى فصل آراء التدقيق إلى مجموعتين، الأولى كانت تقارير مدقق حسابات نظيفة، والأخرى تقارير متحفظة أو معدلة، ولغايات التحليل الإحصائي واختبار نتائج الفرضيات المتعلقة بهذا المتغير، فقد أعطي تقرير مدقق الحسابات النظيف قيمة (صفر)، والتقرير المتحفظ القيمة (1).

9 - فرضيات الدراسة

بناء على نموذج الدراسة الحالية، والدراسات السابقة، واعتماداً على تحقيق أهداف الدراسة، نعرض فيما يلي فرضيات الدراسة بصيغتها العدمية وهي:

الفرضية الرئيسية

«لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة التدقيق (حجم لجنة التدقيق، درجة استقلاليتها، الخبرات المالية لأعضائها، عدد مرات اجتماعها، ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم في الشركة) مجتمعة في رأي مدقق الحسابات الخارجي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمَّان».

وينبثق من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية، التي تدرس أثر كل خاصية من خصائص لجنة التدقيق في رأي مدقق الحسابات الخارجي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمَّان:

H01: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة استقلالية لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

H05: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم في الشركة على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

10 - مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمَّان التي نشرت تقاريرها المالية من عام (2001) ولغاية العام (2006). أما عينة الدراسة، فتشتمل على جميع الشركات التي تتوافر لها جميع البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة، و كذلك تتوافر لديها الإيضاحات الكافية عن أسباب التعديل أو التحفظ في تقرير مدقق الحسابات. وقد بلغ عدد شركات العينة التي انطبقت عليها الشروط السابقة خمسين (50) شركة صناعية، وبإجمالي مشاهدات سنوية قدرها ثلاثمائة (300) مشاهدة.

11 - أساليب تحليل البيانات

استخدمت الدراسة برنامجي (E-Views) و(SPSS) للقيام بعمليات التحليل الإحصائي للوصول إلى تأييد أو نفي فرضيات الدراسة عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة ثقة (95%) من خلال تنفيذ الاختبارات الإحصائية التالية:

أ - للتعرف على مدى اقتراب البيانات المتصلة للدراسة من توزيعها الطبيعي فقد استخدم اختبار (Jarque-Bera) المعلمي الأكثر انتشاراً ضمن حزمة برنامج (E-Views) واختبار (Kolmogorov-Smirnov) ضمن حزمة برنامج (SPSS).

ب - لاختبار التداخل الخطي في نموذج الدراسة (Multicollinearity) فقد تم استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics)، وذلك باحتساب معامل (Tolerance) ومعامل

(Variance Inflation Factor) (VIF)، وكذلك إيجاد مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة (Pearson Correlation).

ت – بهدف التأكد من خلو نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation فقد تم استخدم اختبار (Durbin Watson Test).

ث – ولاختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test) لنموذج الدراسة تم استخدم اختبار (White) للكشف عن هذه المشكلة ومعالجتها.

ج – من أجل عرض خصائص العينة العامة فقد استخدمت عدة مقاييس إحصائية وصفية مثل: الوسط الحسابي(Mean)، والوسيط (Median)، والانحراف المعياري (Std. Deviation)، وأكبر قيمة، وأقل قيمة.

ح –بسبب أن بيانات الدراسة ذات طبيعة مقطعية (Cross Section Data) عبر مجموعة من السنوات (2001–2006) وهي بيانات سلاسل زمنية (Time Series Data)، إذن فإن نموذج الانحدار الملائم لقياس هذه العلاقة هو الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، وبما أن المتغير التابع هو متغير وهمي (Dummy Variables) فلابد من استخدام اختبار (Logistic Regression) لتقدير العلاقات بين المتغيرات.

12 - تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يشتمل هذا الجزء على ثلاثة محاور أساسية، يتعلق المحور الأول بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، أما المحور الثاني، فسيتناول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، من خلال عدة مقاييس إحصائية وصفية، وأخيراً سيتم عرض المحور الثالث في هذا الجزء والمتمثل في اختبار فرضيات الدراسة واحتساب معلمات نموذج الانحدار.

المرحلة الأولى: اختبار ملاءمة البيانات للتحليل الإحصائي

قبل البدء بتحليل البيانات واختبار الفرضيات، يجب أولاً التعرف على خصائص البيانات للتحقق من ملاءمة نموذج الدراسة بإجراء الاختبارات التالية:

أ - اختبار التوزيع الطبيعي Normal-Distribution Test

للتحقق من كون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، حيث يترتب على التعرف فيما إذا كانت البيانات موزعة أو غير موزعة توزيعاً طبيعياً اختيار الأسلوب الإحصائي الملائم لاختبار الفرضيات. ومن أجل تحقيق ذلك، استخدم اختبار (Jarque-Bera) المعلمي ضمن حزمة برنامج (E-Views)، وتكون

قاعدة القرار وفقاً للاختبار المذكور قبول الفرضية العدمية أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت احتمالية إحصائية (J-B) أكبر من (0.05). وقد تم اختبار مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي لكل متغير من متغيرات الدراسة المتصلة وهي (حجم لجنة التدقيق، والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق، وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق، والنسبة المئوية للأسهم العادية المتداولة المملوكة للجنة التدقيق، و دوران المدقق الخارجي، وحجم الشركة، والنسبة المئوية للأسهم العادية المتداولة المملوكة من قبل مجلس الإدارة، ودرجة الرفع المالي)، أما بقية المتغيرات، فهي متغيرات وهمية (Dummy Variables) هي حتماً لا تخضع للتوزيع الطبيعي. ويظهر الجدول التالي اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

الجدول ذو الرقم (1) اختبارات التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة المتصلة

#	المتغيرات	Tests of Normality			
		Jarque-Bera Test		Kolmogorov-Smirnov	
		J-B	Sig.	K-S	Sig.
1	حجم لجنة التدقيق	5241.6	0.000	9.36	0.000
2	الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	5.746	0.056	0.17	0.083
3	عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق	5.752	0.056	0.21	0.066
4	النسبة المئوية للأسهم العادية المتداولة المملوكة للجنة التدقيق	317.7	0.000	4.55	0.000
5	دوران المدقق الخارجي	209.7	0.000	67.7	000.0
6	حجم الشركة	13887.0	0.000	11.36	0.000
7	النسبة المئوية للأسهم العادية المتداولة المملوكة لمجلس الإدارة	443.5	0.000	3.56	0.000
8	درجة الرفع المالي	2207.1	0.000	8.26	0.000

من الجدول رقم (1) والخاص بفحص هل المتغيرات موضوع الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أو لا تتبع التوزيع الطبيعي، نجد من اختبار (Jarque-Bera Test) أن هناك مجموعة من المتغيرات كانت تتبع التوزيع الطبيعي ومجموعة أخرى لا تتبع التوزيع الطبيعي، إذ كانت قيمة إحصائية (J-B) مرتفعة، ومستوى الدلالة Sig. أقل من 5% للمتغيرات التالية (حجم لجنة التدقيق، والنسبة المئوية للأسهم

العادية المملوكة للجنة التدقيق، ودوران المدقق الخارجي، وحجم الشركة، والنسبة المئوية للأسهم العادية المملوكة لمجلس الإدارة، ودرجة الرفع المالي)؛ وهذا يعني أن هذه المتغيرات لا تقترب من التوزيع الطبيعي؛ وللتغلب على هذه المشكلة، سيتم تحويل المتغيرات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام دالة اللوغاريتم الطبيعي (Natural Log.) لهذه المتغيرات، بحيث تقترب من توزيعها الطبيعي. أما بقية المتغيرات، فإن إحصائية (J-B) لها منخفضة ومستوى دلالتها أكبر من (5%) وهذا يعني أنها تقترب من توزيعها الطبيعي. ولتعزيز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار (Jarque-Bera) ، تم الاستعانة باختبار (Kolmogorov-Smirnov) الذي يستخدم إذا كان عدد المشاهدات يتجاوز الخمسين مشاهدة (بشير، 2003)، وقد ظهرت نتائجه معززة للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار (Jarque-Bera) .

ب - إختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test

تعتمد قوة النموذج الخطي العام General Linear Model G.L.M أساساً على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة (Independency) وإذا لم يتحقق هذا الشرط، فإن النموذج الخطي العام سوف يبطل العمل به، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية تقدير المعلمات (ألسيفو ومشعل، 2003)؛ ففحص التداخل الخطي سيتم من خلال إيجاد معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين جميع المتغيرات المستقلة، إذ أن وجود الارتباط بين متغيرين مستقلين يفوق الـ(60%)، سيشير إلى وجود مشكلة للتداخل الخطي. غير أن الاختبار الحاسم في الكشف عن مشكلة التداخل الخطي مقياس (Collinearity Diagnostics)، وهو يقوم على احتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم يتم إيجاد معامل (Variance Inflation Factor) (VIF) أيضا لكل متغير من المتغيرات المستقلة، إذ يعد هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وقد أشار (Gujarati،2003) أن الحصول على قيمة (VIF) تفوق الـ (10) يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي للمتغير المستقل المعني، وسيستخدم الأسلوبان السابقان لاختبار مدى وجود مشكلة تداخل خطي بين متغيرات الدراسة التفسيرية كما يلي:

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

يظهر الجدول التالي ذو الرقم (2) نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين كل زوجين من المتغيرات المستقلة لعينة الشركات، علماً بأن المتغيرات الضابطة أدخلت في النموذج وتعامل معاملة المتغيرات المستقلة، ونلاحظ من هذا الجدول ارتباطاً ضعيفاً بين متغيرات الدراسة التفسيرية جميعها، وهذا يشير إلى عدم وجود تداخل خطي بينها، فالارتباط بين معظم المتغيرات غير

ذي دلالة إحصائية ومنخفض جداً ولا يتعدى قيمة (0.45) وهذا يدلل على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر علي المتغير التابع وتحديده، إذ بلغ معامل الارتباط بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وحجم لجنة التدقيق (0.019)، وبين حجم لجنة التدقيق والخبرة المالية التي يتمتع بها أعضاء لجنة التدقيق (0.01)، وهذا يدلل على ضعف الارتباط بين المتغيرات المستقلة، ويعطي تلك المتغيرات قدرة كبرى على معرفة الأثر على المتغير التابع.

وللتحقق من النتيجة السابقة، سنستخدم أيضا اختبار (Collinearity Diagnostics) لتعزيز مصداقية النتائج، فمن الجدول ذي الرقم (3) نلاحظ أن معامل (Variance Inflation Factor) (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة هي دون الـ (10)؛ إذ تؤكد النتائج أن معامل VIF للمتغيرات المستقلة والضابطة هو دون (2)، وهو ما يعزز مصفوفة الارتباط السابقة التي أظهرت ارتباطاً ضعيفاً جداً بين المتغيرات التفسيرية المستقلة منها والضابطة؛ لذا لا تعتبر مشكلة التداخل الخطي مؤثرة على صحة نموذج الدراسة، مع ملاحظة أن المتغيرات الضابطة تعتبر متغيرات مستقلة في النموذج ولا بد من اختبار التداخل الخطي لها.

الجدول ذو الرقم (2) مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية

	MUM.	INDP	EXP.	MEET.	ACO.	AT	BIG5	SIZE	MAO.	LEV.	AOP.
MEM.	1										
INDP	-0.019	1									
EXP.	-0.010	-0.110	1								
MEET.	-0.011	-0.046	-0.126	1							
ACO.	-0.091	-0.051	0.173	0.090	1						
AT	-0.290	0.111	0.131	-0.154	-0.049	1					
BIG5	-0.067	-0.031	-0.097	0.017	0.015	-0.099	1				
SIZE	-0.066	0.032	0.130	-0.036	0.146	0.001	0.198	1			
MAO.	0.085	-0.100	-0.209	-0.058	-0.165	-0.014	0.130	-0.161	1		
LEV.	-0.060	0.124	-0.148	0.038	0.059	0.025	-0.212	0.038	-0.201	1	
AOP.	-0.133	0.063	-0.137	-0.011	0.124	0.177	-0.274	-0.038	-0.127	0.451	1

الجدول ذو الرقم (3) اختبار (Variance Inflation Factor) للتداخل الخطي

المتغيرات المستقلة والضابطة	اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test	
	Tolerance	VIF
حجم لجنة التدقيق	0.857	1.167
استقلالية أعضاء لجنة التدقيق	0.942	1.062
الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	0.803	1.245
عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق	0.944	1.059
ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة	0.896	1.116
دوران المدقق الخارجي	0.804	1.244
شركات التدقيق الكبرى	0.819	1.220
حجم الشركة	0.894	1.119
ملكية مجلس الإدارة في أسهم الشركة	0.845	1.183
درجة الرفع المالي	0.741	1.349
تقرير المدقق للسنة السابقة	0.704	1.421

ت - اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة؛ وهذا سيؤثر في صحة النموذج؛ إذ سينتج أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط، وللتحقق من وجود هذه المشكلة بالنموذج، تستخدم اختبارات معينة مثل اختبار (Durbin Watson Test) حيث يعتبر هذا الاختبار من أكثر الطرق استخداماً بين الاقتصاديين القياسيين، وتتراوح قيمة هذا الاختبار بين (0 ، 4) وقد بين (بشير، 2003) أن النتيجة القريبة من (الصفر) تشير إلى وجود ارتباط موجب قوي بين البواقي المتعاقبة، أما النتيجة القريبة من (4)، فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي. أما النتيجة المثلى فهي التي تتراوح بين (1.5 – 2.5) والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات. ويشعر الاقتصاديون القياسيون بالاطمئنان إلى نتائجهم عندما تكون قيمة (D-W) المحسوبة قريبة إلى (2)، ويرون أن مشكلة الارتباط الذاتي ليست حادة، فلا دليل على وجود ارتباط ذاتي موجب (ألسيفو ومشعل، 2003). وقد أشار Gujarati، 2003 إلى قواعد

القرار لمقياس اختبار (D-W). إذ تؤخذ القيمة المجدولة من جدول ((D-W بناء على حجم العينة (N) وعدد المتغيرات المستقلة (K). وباستخراج القيمة المجدولة لاختبار D-W بناءً على حجم العينة (N=300)، وعدد المتغيرات التفسيرية في النموذج (K=11) بحيث ظهرت قيمة الحد الأعلى لمقياس D-W هي (dU = 1.78) وقيمة الحد الأدنى (dL = 1.57) وقد ظهرت قيمة (D-W) المحسوبة (1.69)، إذن $[d_L \le d.w \le d_U]$ حيث 1.78 1.69 1.57 إذن وفقاً لقواعد القرار السابقة التي بينها Gujarati، 2003) لا يمكن اتخاذ قرار بشأن مدى وجود ارتباط ذاتي موجب، وما دامت قيمة (D-W =1.69) المحسوبة تقع ضمن المدى الملائم (1.5–2.5) إذن لا تعتبر مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) مؤثرة على صحة نموذج الدراسة.

ث- اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity Test

أحد الافتراضات المهمة للانحدار الكلاسيكي هو أن تباين الأخطاء العشوائية ثابت (Homoskedasticity)؛ بالإضافة إلى أن متوسطها يجب أن يكون مساوياً للصفر، وفي حال وجود عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي تستخدم بعض الأساليب الإحصائية للتغلب على هذه المشكلة، مثل اختبار (White) الذي يتم إجراؤه بشكل روتيني باستخدام حزمة برمجيات (E-Views) بعد اكتشافه من خلال البرمجية نفسها، وباختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity) لنموذج الدراسة؛ تبين أن إحصائية (White) تساوي (0.921)، وهذا يعني أننا لا يمكن أن نرفض الفرضية العدمية بأن نموذج الدراسة يعاني مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، وقد استخدم اختبار (White) ضمن حزمة (E-Views) للتغلب على هذه المشكلة.

المرحلة الثانية: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

بعد التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات التي تطرقنا إليها في المحور الأول، نتطرق الآن لوصف تحليلي أولي لمتغيرات الدراسة قبل البدء باختبار فرضياتها واستخلاص نتائجها، إذ يعرض الجدول ذو الرقم (4) أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المتصلة، أما الجدول ذو الرقم (5) فيظهر أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المنفصلة التي تم التعبير عنها بالمتغيرات الوهمية (Dummy Variables). ومن الجدول ذي الرقم (4) الخاص بوصف متغيرات الدراسة المتصلة يمكن كتابة الوصف لها كما يلي:

متغير حجم لجنة التدقيق والذي يعد من متغيرات الدراسة المستقلة، تم قياسه من خلال عدد أعضاء لجنة التدقيق المنتخبين من قبل مجلس الإدارة كلجنة تدقيق، ونلاحظ من الجدول ذي الرقم (4) أن متوسط حجم لجنة التدقيق ثلاثة أعضاء، في حين أن أكبر لجنة تكونت من أربعة أعضاء، وتؤكد هذه

النتائج توافر المعرفة والدراية لدى الإدارة العليا بأن لجنة التدقيق لا ينبغي أن تكون كبيرة جداً، لأن ذلك سوف يؤدي إلى أن تكون أقل فعالية في عملية التنسيق ومعالجة المشكلات، وعدم القيام بواجبها على أكمل وجه (Martinez and Fuentes ، 2007)، لذلك التزمت الشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالحد الأدنى الذي يجب توافره في حجم اللجنة وفقاً لدليل الحاكمية والتشريعات الأردنية، وهذا ما توصلت إليه دراسة (ميالة، 2008) التي أجريت في البيئة الأردنية.

الجدول ذو الرقم (4) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

المتغيرات المستقلة والضابطة	الإحصاء الوصفي				
	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
حجم لجنة التدقيق	3.041	3.000	0.198	3.000	4.000
الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	0.454	0.330	0.269	0.000	1.000
عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق	4.193	4.000	0.500	3.000	5.000
نسبة الأسهم العادية المتداولة المملوكة للجنة التدقيق	11.395	2.035	17.728	0.000	98.610
دوران المدقق الخارجي	5.353	6.000	1.260	1.000	6.000
حجم الشركة	43.649.884	10.000.000	122.732.088	430.303	1.083.134.000
نسبة الأسهم العادية المتداولة التي يملكها مجلس الإدارة	15.406	8.537	18.913	0.000	89.250
درجة الرفع المالي	34.771	26.410	34.895	0.310	246.500

الجدول ذو الرقم (5) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المنفصلة بمقياس Dummy Variables

Binomial Test							
المتغيرات	المشاهدات المتحققة (1)			المشاهدات غير المتحققة (0)		الإحصاءات الوصفية	
	العدد	النسبة	Sig.	العدد	النسبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
استقلالية أعضاء لجنة التدقيق	213	71%	0.000	86	29%	0.712	0.453
شركات التدقيق الكبرى	197	66%	0.000	103	34%	0.657	0.476
تقرير مدقق الحسابات الخارجي للسنة السابقة	87	29%	0.000	212	71%	0.291	0.455

أما عند البحث في الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق، وهو من أحد متغيرات الدراسة المستقلة التي كانت بياناته تقترب من التوزيع الطبيعي، فقد قيس هذا المتغير من خلال النسبة المئوية للأعضاء ذوي الخبرة المالية ممن يحملون شهادة بالعلوم المالية والمصرفية، إذ نجد بالمتوسط أن (40%) من أعضاء لجنة التدقيق في شركات العينة يمتلكون خبرة مالية، وأن بعض الشركات لا يمتلك أعضاء لجنة التدقيق فيها أي خبرة في العلوم المالية، وشركات أخرى يمتلك كل أعضائها خبرة مالية في العلوم المالية والمصرفية. و نستطيع أن نستنتج أن معظم الشركات المساهمة الصناعية الأردنية تلتزم بقواعد دليل الحاكمية المؤسسية فيما يتعلق بضرورة توافر الخبرة المالية لأحد الأعضاء في لجنة التدقيق في الحد الأدنى، وهذا الموقف ينبثق من أن توافر الخبرة لدى أعضاء لجنة التدقيق في الحاكمية المؤسسية وإعداد التقارير المالية والمعرفة في تدقيق الحسابات على الأرجح سيساعد على فهم رأي مدقق الحسابات وتقديراته والوقوف إلى جانبه في خلافاته مع إدارة الشركة (Dezoort and Salterio،2001).

وفيما يتعلق بعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق سنوياً، وهو من متغيرات الدراسة المستقلة، التي تعتبر من خصائص لجنة التدقيق، فقد تبين أن لجان التدقيق في شركات العينة تجتمع سنوياً ما متوسطه أربع مرات في العام، وقد كانت أكثر اللجان اجتماعاً خمس مرات في العام، وأقلها بلغ ثلاث مرات سنوياً، وهذا يدلل على أن الشركات المساهمة الأردنية تلتزم فيما ورد بدليل الحاكمية بخصوص عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق، علماً أن هذا المتغير كان يقترب من توزيعه الطبيعي.

وبالنظر لنسبة الأسهم العادية المتداولة التي تملكها لجنة التدقيق، نلاحظ أنه بالمتوسط تمتلك لجنة التدقيق ما نسبته (11%) من أسهم الشركة بانحراف معياري قدره (17.728%) وقد بلغ الحد الأقصى لملكية لجنة التدقيق (98%) من أسهم الشركة، وفي شركات أخرى، لم تمتلك لجنة التدقيق أي نسبة من أسهم الشركة المتداولة، وهذا يوضح أن أعضاء لجنة التدقيق يتم اختيارهم من الذين لهم تأثير في اتخاذ القرار من خلال ملكيتهم المرتفعة في الشركة.

أما معدل دوران المدقق، وهو مقاس بعدد سنوات عمل المدقق في تدقيق الشركة نفسها، فقد وجدَ أن متوسط عمل المدقق في الشركة نفسها خمس سنوات من أصل ست سنوات، وهي مدة الدراسة، وبمعنى آخر فإن المدقق يستمر في تدقيق الشركة نفسها نحو (83%) من أصل ست سنوات، وقد أوضحت البيانات وجود مدققين استمروا في تدقيق الشركة نفسها على مدار فترة الدراسة وهي ست سنوات كاملة، وبلغ أقل مدة عمل فيها المدقق بذات الشركة عاما واحدا من أصل ست سنوات، وقد تبين سابقاً أن هذا المتغير لا يقترب من توزيعه الطبيعي.

فيما يتعلق بحجم الشركة والمقاس بالقيمة السوقية لحقوق الملكية، وهو من متغيرات الدراسة الضابطة، التي كان الهدف من إدخالها ضمن النموذج أن تعمل على ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وبيان العلاقة الصحيحة بينهما، نلاحظ أن الوسط الحسابي لأحجام الشركات المدرجة ضمن العينة هو (43.649.884)، بانحراف معياري قدره (122.732.088) وقد بلغ أقل حجم (430303) وأكبر حجم (1.083.134.000) علماً أن متغير حجم الشركة كما ثبت في التحليل السابق للتوزيع الطبيعي لم يكن يقترب من توزيعه الطبيعي، ولكن نظراً لحجم العينة الكبير نسبياً؛ إذاً لن يؤثر عدم توزيع البيانات طبيعياً على صحة النموذج.

أما متغير نسبة الأسهم العادية المتداولة التي يملكها مجلس الإدارة، وهو من متغيرات الدراسة الضابطة، فنجد أن نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة بلغت بالمتوسط (15%) من أسهم الشركة، وقد امتلك مجلس الإدارة ما نسبته (89%) من الأسهم، وهي النسبة الكبرى من بين عينة الدراسة، أما أقل الشركات، فلم يمتلك فيها مجلس الإدارة أي نسبة من الأسهم، وهذه النسب تتفق تماما مع دراسة (الشريف ،2008) في عملية وصفها لملكية مجلس الإدارة لأسهم الشركة في البيئة الأردنية. ولم يكن هذا المتغير الضابط يتبع لفرضية التوزيع الطبيعي.

وبالنظر لمتغير درجة الرفع المالي، وهو أيضاً من المتغيرات الضابطة للدراسة، الذي قيس من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول لعينة الدراسة، نرى أن متوسط هذه النسبة لشركات العينة

بلغ (34.8%)، وهذا يدلل على اختلاف كبير في درجة اعتماد الشركات المساهمة الصناعية الأردنية على التمويل الخارجي عند شرائها لأصولها.

أما عند البحث في متغيرات الدراسة المنفصلة التي تم التعبير عنها من خلال المتغيرات الوهمية، والتي ظهرت نتائج وصفها في الجدول ذي الرقم (5)، فيمكن الحديث كما يلي:

فيما يتعلق باستقلالية أعضاء لجنة التدقيق، وهو أحد متغيرات الدراسة المستقلة الذي تم التعبير عنه بالمتغيرات الوهمية، بحيث إذا حققت الشركة معيار الاستقلالية، يرمز لها بالرقم (1) وما دون ذلك تعطى الرقم (صفر). ومن الجدول ذي الرقم (5) نجد أن ما نسبته (71%) من الشركات عينة الدراسة خلال الفترة من (2006-2001) يمتاز أعضاء لجان التدقيق فيها بالاستقلالية، في حين نجد أقلية من الشركات عينة الدراسة لم تحقق لجان التدقيق فيها معيار الاستقلالية وكانت نسبتها (29%) من الشركات. وعند البحث فيما إذا كان هذا الاختلاف ذا دلالة معنوية ويختلف عن (0.05) نجد أن قيمة (Sig. كانت تساوي (0.000) وهي أقل من (5%) إذنً نستطيع القول إن لجان التدقيق في الشركات تحقق معيار الاستقلالية.

أما بالنسبة لمتغير شركات التدقيق الكبرى (Big5) وفيما إذا كانت الشركة تم تدقيقها من قبل أكبر خمس شركات تدقيق في الأردن وفقاً لتصنيف (الفرج،2005) و(بالحاج،2006)، فنلاحظ من التحليل الوصفي بان مكاتب التدقيق الكبرى الخمسة في الأردن كانت تدقق ما نسبته 66% من الشركات عينة الدراسة على مدار ست سنوات، وهذا يعنى سيطرة شركات التدقيق الكبرى في الأردن على تدقيق غالبية الشركات المساهمة العامة الصناعية، وما يؤكد هذا الاستنتاج هي قيمة (Sig.، حيث بلغت لهذا المتغير (0.000).

أما متغير تقرير مدقق الحسابات الخارجي عن السنة السابقة بحيث إذا استلمت الشركة تقريراً متحفظاً في كل من العام السابق و العام الحالي تعطى الرقم (1) ودون ذلك تعطى الرقم (صفر)، فمن الجدول ذي الرقم (5) نلاحظ أن (29%) من الشركات التي تلقت تقريراً متحفظاً لهذا العام كانت قد تلقت تقريراً متحفظاً أيضاً العام السابق، وأن (71%) من الشركات لم تكن كذلك.

وكذلك يظهر الجدول رقم (6) الاحصاء الوصفي لتقرير مدقق الحسابات عبر ست سنوات تمتد من العام (2001) وحتى العام (2006) من الجدول، نجد أن ثمانياً وثلاثين (38) شركة من شركات العينة الخمسين تلقت تقريراً نظيفاً بما نسبته (76%) وهي نسبة وإن بدت كبيرة، إلا أنها في الوضع الطبيعي،

ولا تختلف كثيراً عن الدراسات العالمية في هذا المجال، وهذه النسبة اختلفت زيادةً أو نقصاً من عام لآخر ولكن بنسب متقاربة، فكانت مثلاً في العام التالي تساوي (74%)، وفي العام (2003) بقيت النسبة كما هي، وانخفضت في العام (2004) إلى (72%) وانخفضت أيضاً في العام التالي إلى (70%) لتعود وترتفع نسبة التقارير النظيفة إلى (76%)

أما التقارير المتحفظة، فقد بلغت في العام (2001) اثنى عشر تقريراً متحفظاً بنسبة (24%)، بحيث كان التحفظ بسبب الشك في الاستمرارية من أكثر العوامل المؤدية إلى تلقي الشركة تقريرا متحفظاً وكانت بنسبة (12%) في حين كان عامل عدم التزام الشركة بمبادئ المحاسبة العامل الثاني في تلقي الشركة تقريرا متحفظاً بنسبة (10%)، وكان التحفظ بسبب عدم التأكد بنسبة (2%)، وهذه النسب لم تختلف بشكل جوهري من عام لآخر عبر مدة الدراسة.

أما الأنواع الأخرى من التقارير، فإن شركات العينة الخمسين لم تتلق أي تقرير معاكس ولم يمتنع المدقق عن إبداء الرأي خلال الفترة الممتدة من العام (2001) إلى العام (2006)، وعلى الرغم من غرابة هذه النتيجة، فإن الأردن لم يكن شاذا في ذلك مع الدول الأخرى، إذ تظهر الدراسات العالمية في ذات المجال ضئالة التقارير السلبية والامتناع عن إبداء الرأي.

الجدول ذو الرقم (6)

الإحصاء الوصفي لتقرير مدقق الحسابات للفترة 2001 – 2006

نوع الرأي	السنوات											
	2001		2002		2003		2004		2005		2006	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
رأي نظيف	38	76%	37	74%	37	74%	36	72%	35	70%	38	76%
رأي متحفظ بسبب الشك في الاستمرارية	6	12%	8	16%	7	14%	6	12%	5	10%	5	10%
رأي متحفظ بسبب عدم التأكد	1	2%	1	2%	2	4%	4	8%	5	10%	3	6%
رأي متحفظ بسبب مخالفة المبادئ	5	10%	3	6%	4	8%	4	8%	4	8%	3	6%
رأي متحفظ لأسباب أخرى	0	0%	1	2%	0	0%	0	0%	1	2%	1	2%
رأي سلبي	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
الامتناع عن إبداء الرأي	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
مجموع	50	100%	50	100%	50	100%	50	100%	50	100%	50	100%

المرحلة الثالثة : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تتمحور فرضيات الدراسة حول تأثير خصائص لجنة التدقيق في نوع رأي مدقق الحسابات في الشركات المساهمة الصناعية المدرجة ببورصة عمَّان؛ وبين المتغيرات التابعة والمستقلة تستخدم الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة التي من شأنها ضبط العلاقة وبيانها بصورتها الأقرب للحقيقة. وبما أن عينة الدراسة تتمثل في مجموعة من الشركات (50 شركة) وهي بيانات ذات طبيعة مقطعية (Cross Section Data) عبر مجموعة من السنوات (2001 – 2006) وهي بيانات سلاسل زمنية (Time Series Data) إذن فإن نموذج الانحدار الملائم لقياس هذه العلاقة هو الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، وبما أن المتغير التابع هو متغير وهمي (Dummy Variable) فلا بد من استخدام اختبار (Logistic Regression). لذلك فإننا سنرتب البيانات لتتناسب مع (Pooled Data Regression) ثم باستخدام برنامج (E-Views) سنقدر العلاقات بين المتغيرات باستخدام اختبار (Logistic Regression)، وبذلك نكون قد جمعنا بين الاختبارين، وسوف تمر عملية تحليل نموذج الانحدار المتضمنة للمتغيرات الضابطة بثلاث مراحل هي:

في الخطوة الأولى، تدخل المتغيرات الضابطة جميعها في النموذج دون المتغيرات المستقلة واختبار دلالتها الإحصائية؛ بحيث نبقي على المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية ونتخلص من تلك التي ليس لها دلالة إحصائية.

بعد ذلك تدخل المتغيرات المستقلة والضابطة التي كان لها دلالة إحصائية في النموذج وتقدير معامل (The Akaike Information Criterion AIk).

وفي المرحلة الأخيرة، تدخل كل المتغيرات الضابطة التي كان لها دلالة إحصائية في المرحلة السابقة، والنظر إلى (AIK)، بحيث يكون الفرق فيه هو بمثابة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وبمعنى آخر، فإن هذه المراحل تحقق اختبار الانحدار المتدرج (Stepwise Regression) وهو يهدف إلى بيان أكثر المتغيرات تأثيراً واستبعاد التي ليس لها تأثير معنوي (أبو زيد، 2005). وفيما يلي نختبر المتغيرات الضابطة:

اختبار معنوية المتغيرات الضابطة

يظهر الجدول رقم (7) اختباراً لمعنوية المتغيرات الضابطة وحدها في النموذج مع المتغير التابع:

كما يلاحظ من تحليل الانحدار المشترك للنموذج الذي احتوى على المتغيرات الضابطة فقط بهدف التعرف على مدى معنويتها وقدرتها على ضبط العلاقة، فقد أثبتت الدراسات السابقة أن لها قدرة في ضبط النموذج؛ فمن خلال تحليل الانحدار المشترك، وجدَ أن لبعض المتغيرات الضابطة دلالة معنوية، حيث نلاحظ أنه قد بلغ الميل لمتغير حجم الشركة (β=-0.230) التي تبين درجة تفسير حجم الشركة في نوع التقرير الذي تتلقاه، إذ يظهر الجدول ذو الرقم (7) علاقة عكسية بين حجم الشركة وتلقيها لتقرير متحفظ؛ فكلما كبر حجم الشركة كانت فرصتها في تلقي تقرير متحفظ أقل وتتجه نحو تلقي تقرير نظيف، وعند اختبار الميل، وجد أن (Z=-2.590) ، وقد جاءت أكبر من القيمة المطلقة لـ (Z) المجدولة عند مستوى ثقة (95%) والتي كانت (1.65)، وكذلك احتمال (Z) كان يساوي (0.010)، وهذا يعني في دراستنا أن لحجم الشركة أثراً في نوع تقرير مدقق الحسابات، وهذه النتيجة تأتي متناغمة مع نتائج العديد من الدراسات التي أجريت في بيئات متشابهة، فقد أكدت دراسة (Change and Walter،1996) أن الشركات التي تستلم تقريراً متحفظاً تتميز بصغر الحجم وقلة السيولة أكثر من الشركات التي تستلم تقريراً نظيفاً، وتبرر الدراسة ذلك بأن الشركات كبيرة الحجم سوف تكون أكثر اهتماماً وتطويراً لأنظمة الرقابة الداخلية والمالية لديها، وهذا يقلل من احتمالية حصولها على رأي متحفظ، بالإضافة إلى أن هذه الشركات وفقاً للمنطق هي أقل عرضة للفشل والسقوط؛ لأنها تحظى باهتمام المساهمين والمستثمرين وذوي العلاقة في السوق المالي، وتأكيدا لما سبق، فقد ثبت لدى بعض الدراسات أن المدققين يترددون في إصدار رأي متحفظ خوفاً من فقدانهم لأتعابهم وفرصة العمل المتوافرة لهم في تدقيق الشركات كبيرة الحجم (Ballesta and Meca،2005).

الجدول ذو الرقم (7) اختبار معنوية المتغيرات الضابطة في النموذج

#	المتغيرات الضابطة	Binary Logit Test		
		Coefficient	Z-Statistic	Prob.
1	دوران المدقق الخارجي	-0.023	-0.015	0.988
2	شركات التدقيق الكبرى	-0.282	-1.750	0.035
3	حجم الشركة	-0.230	-2.590	0.010
4	نسبة الأسهم العادية المتداولة التي يملكها مجلس الإدارة	-0.206	-2.002	0.024
5	درجة الرفع المالي	0.306	1.452	0.147
6	تقرير مدقق الحسابات للعام السابق	4.361	9.545	0.000

قيمة Z المجدولة عند مستوى ثقة 95% هي 1.650 اكتشفت وجود مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في النموذج Heteroskedasticity وعولج باستخدام اختبار White أما المتغير الضابط الثاني الذي كان له دلالة إحصائية فهو: تقرير مدقق الحسابات عن العام السابق، فقد ظهر الميل مساوياً إلى (β=4.361)، إذ توجد علاقة طردية بين تقرير المدقق للعام السابق وتقرير العام الحالي؛ فالشركات التي تلقت تقريراً متحفظاً العام السابق في الغالب تتلقى التقرير نفسه العام الحالي، وهو ما أظهره البحث الوصفي السابق لمتغيرات الدراسة، وعند اختبار الميل، وجد أن (Z=9.545) ، وقد جاءت أكبر من قيمة (Z) المجدولة عند مستوى ثقة (95%) التي كانت(1.65) وكذلك احتمال (Z) كان يساوي (Prob.= 0.000)، وهذا يعني أن لتقرير المدقق للعام السابق قدرة في تفسير نوع تقرير مدقق الحسابات للعام الحالي، وبالتالي فمن المهم إدراجه ضمن المتغيرات الضابطة في نموذج الدراسة، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات السابقة كدراسة (Monroe and Teh، 1993)، ودراسة (Bell and Tabor،1991) اللتين توصلتا إلى أن رأي المدقق في السنة السابقة يعد أداة قرار مفيدة يعتمد عليها المدقق للتنبؤ بالرأي في السنة الحالية.

ومن المتغيرات الضابطة الأخرى التي كان لها دلاله معنوية هو: نسبة الأسهم العادية المتداولة التي يملكها مجلس الإدارة، إذ ظهر الميل لهذا المتغير (β=-0.206) ، فكلما زادت نسبة الأسهم العادية التي يملكها مجلس الإدارة، أدى ذلك إلى انخفاض احتمال حصول الشركة على تقرير متحفظ واتجهت أكثر نحو الحصول على تقرير نظيف، وقد يكون السبب وراء ذلك الضغوطات التي يمارسها مجلس الإدارة على مدقق الحسابات لإجباره على إصدار تقرير نظيف، وما سيبرهن هذه النتيجة هو مدى استقلال

أعضاء لجنة التدقيق التي من المفترض أن تكون وسيطاً بين المدقق الخارجي ومجلس الإدارة وتدعم استقلاله، فقد توصلت دراسة (Chen، et. al.، 2001) إلى أن احتمال استلام الشركة تقريراً متحفظاً ينخفض مع زيادة نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وعند اختبار الميل لهذا المتغير، وجد أن (Z=-2.002)، وقد جاءت أكبر من قيمة (Z) المجدولة المطلقة عند مستوى ثقة (95%) والتي كانت (1.65) ، وكذلك احتمال (Z) كان يساوي (Prob.= 0.024)، وهذا يعني أن لملكية مجلس الإدارة من الأسهم العادية المتداولة قدرة تفسيرية لتقرير مدقق الحسابات للعام الحالي، ولذا فمن المهم إدراجه ضمن المتغيرات الضابطة في نموذج الدراسة. ويرى الباحثان أن هذا التأثير لملكية مجلس الإدارة على تقرير مدقق الحسابات هو ناتج طبيعي لانتشار الملكية العائلية وسيطرتها على مجلس الإدارة في كثير من الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، وهذا يؤدي إلى التدخل بشكل غير موضوعي للحصول على تقارير تنسجم و تتفق مع مصلحة أعضاء مجلس الإدارة، فنتائج دراسة (Gul، et. al.، 2001) تشير إلى أن الشركات التي تتميز بنسبة ملكية مرتفعة من شأنها أن تقوم بأعمال تتناغم مع مصالحها وإعداد القوائم المالية بطريقة تمكنها من جذب المدقق إلى إصدار تقرير نظيف.

وآخر المتغيرات الضابطة التي لها قدرة تفسيرية في النموذج هو: شركات التدقيق الكبرى، التي أدرجت ضمن المتغيرات الضابطة لما توصلت إليه الدراسات السابقة من أن لها دلالة معنوية في نوع الرأي الصادر من مدقق الحسابات الخارجي كما أظهرت دراسة (Martinez and Fuentes،2007).

ومن الجدول ذو الرقم (7)، نرى أن قيمة الميل لهذا المتغير هي (β=-0.282)، وهذا يدل على أن تقرير المدقق يرتبط بعلاقة عكسية مع شركات التدقيق الكبرى، فكلما زاد حجم مكتب التدقيق خفض ذلك من احتمال تلقيها لتقرير معدل؛ وقد يعود السبب وراء ذلك برأي الباحثين إلى أن شركات التدقيق الكبرى تختار عملاءها بدقة من ذوي السمعة الطيبة، وتتجنب الشركات غير ذلك. وعند اختبار معنوية (β بمدى اختلافها عن الصفر، وجدَ أن قيمة (Z=-1.750) واحتمالها (Prob.=0.035)، وعلى الرغم من عدم اختلاف (Z) المحسوبة كثيراً عن قيمتها المجدولة المطلقة البالغة (1.65) وعدم بعد احتمالها كثيراً عن (0.05)، فإن لها دلالة تفسيرية في النموذج، وعليه لا بد من إدراجها ضمن متغيرات الدراسة الضابطة على الرغم من عدم قوتها.

إذ إن شركات التدقيق الكبرى (Big5) من العوامل التي تعمل على تخفيض ممارسات إدارة الأرباح و بالتالي إصدار تقرير نظيف (Johl، et. al.، 2007)، بالإضافة إلى أن التدقيق الخارجي الذي يتم من خلال شركات التدقيق الكبرى يحسن مصداقية القوائم والتقارير المالية ويضيف ضغطاً على المديرين في الشركات المساهمة من أجل تنفيذ ممارسات للاهتمام بهذه الشركات (Becker، et. al.، 1998).

أما المتغيرات الضابطة التي لم يكن لها دلالة إحصائية في النموذج و يجب استبعادها من النموذج، فهي:

المتغير الأول الذي لم يكن له دلالة معنوية في تفسير نموذج الدراسة هو: درجة الرفع المالي، فعلى الرغم من أن الدراسات السابقة أظهرت أن له أثراً في تفسير نوع الرأي، إلا أنه في البيئة الأردنية لم يكن عاملاً مهماً، بحيث إذا كان اعتماد الشركة على الديون في تمويلها لأصولها كبيراً أو صغيراً لن يؤثر بدلالة معنوية على نوع التقرير، غير أننا نلاحظ أن (β=0.306) وهي موجبة، وهذا يعني أنه في بعض الشركات التي كانت تعتمد على الديون بدرجة كبرى كان احتمال تلقيها تقريراً معدلاً أو متحفظاً أكبر، وهو ما أكدته دراسة (Ballesta and Meca،2005) ، ولكننا لا نستطيع تعميم هذه النتيجة، إذ إن قيمة (Z=1.452) وهي أقل من قيمتها المجدولة، وكذلك احتمالها (Prob.=0.147) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ولذا لا بد من استبعاد هذا المتغير من نموذج الدراسة، إذ لا يوجد له قوة في تفسير متغير الدراسة التابع. ويرى الباحثان أنه بالرغم من أن النتائج تشير إلى عدم تأثير درجة الرفع المالي على تقرير المدقق، فإن ذلك يعتبر خلل في عمل المدقق، إذ إن زيادة الالتزامات المترتبة على الشركة بشكل كبير يمكن أن تؤدي إلى القيام بممارسات وتلاعبات لتخفيف حدة هذه الالتزامات الأمر الذي من شانه أن يؤدي إلى إصدار تقرير متحفظ.

أما المتغير الآخر المستبعد من النموذج فهو: معدل دوران المدقق، الذي ظهر الميل له مساوياً لـ (β=-0.023) ، وهذا يشير إلى علاقة عكسية بين مدة عمل المدقق بالشركة ونوع الرأي، فكلما زادت مدة خدمة المدقق في تدقيق الشركة ابتعدت عن احتمال تلقيها تقريراً متحفظاً، ويفسر الباحثان ذلك بأن المدة الطويلة لخدمة المدقق في الشركة تزيد في قدرة المدقق وتمكنه من الاستناد في قراراته المتعلقة بالتدقيق إلى المعرفة الشاملة التي كونها عن الشركة التي يقوم بتدقيقها وتطويرها عبر مدة خدمته الطويلة في تدقيقها، بالإضافة إلى إمكانية نشوء علاقات بين المدقق وإدارة الشركة وموظفيها قد تؤثر في مصداقية التدقيق واستقلاله، إلا أن هذه النتيجة لا يمكن تعميمها، إذ جاءت قيمة (β) لا تختلف بدلالة إحصائية عن الصفر، إذ كانت (Z=-0.015) وهي أقل من قيمتها المجدولة، واحتمالها (Prob.=0.988) أكبر من (0.05)، وهذا يعني أنه ليس لهذا المتغير تأثير ذو دلالة إحصائية في النموذج ولابد من استبعاده، وهذه النتيجة هي ذاتها التي توصلت إليها دراسة (Knechel and Vanstraelen،2007) التي أكدت أنه بالإجمالي لا يوجد أدلة قاطعة أو حاسمة على أن مدة عمل المدقق الخارجي في تدقيق الشركة نفسها تخفض أو تزيد من جودة التدقيق الذي قيس في تلك الدراسة من خلال نوع رأي المدقق الخارجي.

ومن الملاحظ أن جودة التدقيق تتضمن عنصرين مهمين، هما: قدرة المدقق، واستقلالية المدقق،

بحيث إن مدة خدمة المدقق يمكن أن تؤدي إلى زيادة قدرته، وفي ذات الوقت تقوض من استقلاليته (DeAngelo،1981).

إدخال المتغيرات الضابطة والمستقلة في النموذج

في الخطوة الثانية، تدخل المتغيرات الضابطة التي ثبت أن لها دلالة إحصائية في النموذج بالإضافة للمتغيرات المستقلة، وتقدير معامل (AIK Akaike Information Ccriterion) والذي يساعد في التعرف على مدى أهمية المتغيرات المضافة للنموذج، إذ يعد المقياس العادل لتحديد نسبة التباين (Thomas، 1996) ويظهر الجدول التالي ذو الرقم (8) اختبار المتغيرات الضابطة والمستقلة جميعها، أما في الخطوة الثالثة، فتدخل المتغيرات الضابطة التي لها دلالة معنوية في نموذج آخر ثم تقدير قيمة (AIK).

من التحليل الظاهر في الجدول ذي الرقم (8) نستنتج أن للمتغيرات الضابطة التي أضيفت للنموذج قدرة تفسيرية، وتساعد على ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إذ إن اختبار تحديد نسبة التباين (AIK) في النموذج الثاني الذي يحتوي على المتغيرات الضابطة وحدها، ظهرت قيمة Akaike Information Ccriterion تساوي (0.597) أما عند إضافة المتغيرات المستقلة لها في النموذج الأول، فقد انخفضت هذه النسبة إلى (0.582) وهذا يعطي مؤشراً أولياً على وجود تأثير للمتغيرات المستقلة التي أضيفت للنموذج.

الجدول ذو الرقم (8) اختبار معنوية المتغيرات الضابطة والمستقلة في النموذج

النموذج	عدد المتغيرات	Akaike
المتغيرات الضابطة والمستقلة	9	0.582
المتغيرات الضابطة وحدها	4	0.597

اختبار فرضيات

بعد اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، وكذلك اختبار قدرة المتغيرات الضابطة على ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛ بعد ذلك؛ تأتي المرحلة الأخيرة لإجراء اختبار فرضيات الدراسة، إذ يتناول نموذج الدراسة العام العلاقة بين عدة متغيرات مستقلة تتمثل في خصائص لجنة التدقيق وبين المتغير التابع والمتمثل في رأي مدقق الحسابات الخارجي، بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة

التي ثبت معنويتها وقدرتها على ضبط العلاقة وبيانها بصورتها الأقرب للحقيقة، وطالما أن العلاقة بين مجموعة من المتغيرات التفسيرية ومتغير تابع؛ فإن نموذج الانحدار الملائم هو نموذج الانحدار المتعدد، وحيث إن بيانات الدراسة هي بيانات ذات طبيعة مقطعية (Cross Section Data) وذلك عبر مجموعة من السنوات وهي بيانات سلاسل زمنية (Time Series Data) لذا تمَّ ترتيب البيانات ترتيبا يحقق اختبار (Pooled Data Regression) وبما أن المتغير التابع هو متغير وهمي (Dummy Variable)، إذا فسنقدر العلاقة من خلال اختبار (Logistic Regression) وفيما يلي اختبار للفرضيات.

الفرضية الرئيسية

«لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة التدقيق (حجم لجنة التدقيق، درجة استقلاليتها، الخبرات المالية لأعضائها، عدد مرات اجتماعها، ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم في الشركة) مجتمعة على رأي مدقق الحسابات الخارجي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمَّان».

ويمكن التعبير عن الفرضية الرئيسية رياضياً كما يلي:

الفرضية العدمية: $[H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0]$ مقابل الفرضية البديلة: واحدة على الأقل من $[H_a : \beta_i \neq 0]$.

ويمكن بناء نموذج رياضي يمثل العلاقة السابقة المفترضة كما يلي:

$$\begin{bmatrix} \mathcal{AR}i = \alpha + \beta_1 LnMembers + \beta_2 Indp + \beta_3 Experience + \beta_4 Meetting + \beta_5 LnAcownI \\ + \beta_6 Big5 + \beta_7 LnSize + \beta_8 LnMaown + \beta_9 Aoprior + I_i \end{bmatrix}$$

حيث إن

AR: رأي مدقق الحسابات الخارجي

α: قيمة الثابت

β1...9 : الميل للمتغيرات المستقلة.

LnMembers: اللوغاريتم الطبيعي لحجم لجنة التدقيق، وهو المتغير المستقل الأول

Indp: استقلالية لجنة التدقيق، وهو المتغير المستقل الثاني

Experience: الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق، وهو المتغير المستقل الثالث

Meetting : عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق، وهو المتغير المستقل الرابع

LnAcownpt: اللوغاريتم الطبيعي لنسبة ملكية الأسهم التي يملكها لجنة التدقيق، وهو المتغير المستقل الخامس

Big5: شركات التدقيق الكبرى، وهو المتغير الضابط الأول

LnSize: اللوغاريتم الطبيعي لحجم الشركة ، وهو المتغير الضابط الثاني.

LnMaown: اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الأسهم التي يملكها مجلس الإدارة، وهو المتغير الضابط الثالث

Aoprior: تقرير مدقق الحسابات للعام السابق، وهو المتغير الضابط الرابع

ويظهر الجدول التالي ذو الرقم (9) اختباراً لنموذج الدراسة العام الذي يحتوي على المتغيرات المستقلة و المتغيرات الضابطة:

الجدول ذو الرقم (9) اختبار نموذج الدراسة العام

#	متغيرات الدراسة التفسيرية	Binary Logit Test		
		Coefficient	Z-Statistic	Prob.
	المتغيرات الضابطة			
1	شركات التدقيق الكبرى	-0.572	-0.963	0.336
2	حجم الشركة	-0.128	-0.590	0.555
3	نسبة الأسهم العادية المتداولة التي يملكها مجلس الإدارة	-0.015	-0.093	0.926
4	تقرير مدقق الحسابات للعام السابق	4.529	7.232	0.000
	المتغيرات المستقلة			
5	حجم لجنة التدقيق	-9.392	-1.936	0.053
6	استقلالية أعضاء لجنة التدقيق	-0.017	-0.028	0.978
7	الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	-1.008	-1.880	0.013
8	عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق	-3.476	-1.440	0.150
9	نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة	0.021	3.280	0.002

قيمة Z المجدولة عند مستوى ثقة 95% هي 1.650

اكتشفت وجود مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في النموذج Heteroskedasticity وعولج باستخدام اختبار White.

وتنقسم الفرضية الرئيسية إلى خمس فرضيات فرعية، تتناول هذه الفرضيات أثر كل خاصية على حدة من خصائص لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات الخارجي، ومن الجدول رقم (9) يمكن اختبار هذه الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات الخارجي في الشركات الصناعية الساهمة العامة المدرجة ببورصة عمَّان.

والتي يمكن التعبير عنها رياضياً كما يلي: الفرضية العدمية $[H_0 : \beta_1 = 0]$ مقابل الفرضية البديلة $[H_a : \beta_1 \neq 0]$.

ومن الجدول ذي الرقم (9) نجد أن قيمة الميل لمتغير حجم لجنة التدقيق بلغ $\mathscr{B}$ = 9.392، ونلاحظ أنها سالبة، وهذا يعني أن العلاقة بين حجم لجنة التدقيق وتلقي الشركة تقريراً متحفظاً هي علاقة عكسية، فكلما زاد عدد أعضاء لجنة التدقيق قل احتمال حصول الشركة على تقرير متحفظ، واتجهت أكثر نحو الحصول على تقرير نظيف، ويعزى ذلك برأي الباحثان إلى أن زيادة حجم لجنة التدقيق من شأنه أن يعزز اللجنة بكفاءات من شأنها أن تضبط العلاقة بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وهذا ينعكس إيجابياً على رأي مدقق الحسابات، وعند اختبار الفرضية العدمية بعدم اختلاف الميل عن الصفر $[H_0 : \beta_1 = 0]$ وبالتالي لا يوجد أثر لحجم لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات الخارجي مقابل الفرضية البديلة التي تنادي أن الميل يختلف بدلالة إحصائية عن الصفر وبالتالي يوجد أثر لحجم لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات الخارجي، فقد وجدَ أن (Z-1.936) وهي أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى ثقة (95%) والتي كانت تساوي (1.65)، وكذلك احتمالها جاء (Prob. = 0.053) وعلى الرغم أنها أكبر بقليل من قيمة المعنوية (0.05)، إلا أننا يمكن أن نعتبر أن الميل لهذا المتغير يختلف بدلالة إحصائية عن الصفر استناداً لقيمة (Z) التي كانت أكبر من قيمتها المجدولة، لذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر لحجم لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات التي تتلقاه الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمَّان.

الفرضية الفرعية الثانية

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة استقلالية لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات الخارجي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمَّان.

والتي يمكن التعبير عنها رياضياً كما يلي: الفرضية العدمية $[H_0 : \beta_2 = 0]$ مقابل الفرضية البديلة $[H_a : \beta_2 \neq 0]$.

من الجدول ذي الرقم (9) نجد أن قيمة الميل للمتغير المستقل الثاني (استقلالية لجنة التدقيق) =0.017-(β) وهي سالبة، فكلما زادت استقلالية أعضاء لجنة التدقيق، قل احتمال حصول الشركة على تقرير متحفظ، واتجهت أكثر نحو الحصول على تقرير نظيف، ويعزى ذلك برأي الباحثان إلى أن مقدرة أعضاء لجنة التدقيق على ممارسة الرقابة والقيام بواجباتهم تزداد وتكون أكثر فعالية كلما ازدادت درجة الاستقلالية التي يتمتعون بها.

وعند اختبار الفرضية العدمية بعدم اختلاف الميل عن الصفر $[H_0 : \beta_2 = 0]$ وبالتالي لا يوجد أثر لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات مقابل الفرضية البديلة التي تنادي أن الميل يختلف بدلالة إحصائية عن الصفر $[H_a : \beta_2 \neq 0]$ وبالتالي يوجد اثر لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات، إذ وجدَ أن (Z = -0.028) وهي أقل من قيمتها المجدولة عند مستوى ثقة (95%) والتي كانت تساوي (1.65)، وكذلك احتمالها جاء (Prob. = 0.978)، وهو أكبر من قيمة المعنوية (0.05)، وهذا يعني أن الميل لهذا المتغير لا يختلف بدلالة إحصائية عن الصفر، ولذا نرفض الفرضية البديلة ولا نستطيع رفض الفرضية العدمية، بحيث لا يوجد أثر لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات التي تتلقاه الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمَّان. ولهذا فقد نادت لجنة بلوريبون (BRC) بان المعايير الحالية لاستقلالية المديرين واستقلالية لجنة التدقيق بشكل خاص ضعيفة جدا، وأوصت بأن كل عضو في لجنة التدقيق يجب أن يكون مديراً مستقلاً دون وجود روابط مالية أو عائلية أو شخصية مادية مع الإدارة، حتى تكون على الأرجح قادرة على تقييم ممارسات الإدارة بموضوعية (Archambeaul and Dezoort.2001)، وهذا ما ظهر لنا في الشركات الصناعية المساهمة العامة في البيئة الأردنية، فالاستقلال الذي يتمتع به عضو لجنة التدقيق ظاهري وليس جوهري، بمعني أنه يحقق معيار الاستقلالية من حيث إنه غير تنفيذي، إلا أن هناك روابط مالية واقتصادية وعائلية تربطه بالإدارة التنفيذية.

الفرضية الفرعية الثالثة

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات الخارجي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمَّان.

ويمكن التعبير عنها رياضياً كما يلي: الفرضية العدمية $[H_0 : \beta_3 = 0]$ مقابل الفرضية البديلة $[H_a : \beta_3 \neq 0]$.

ومن الجدول ذي الرقم (9) نجد أن قيمة الميل للمتغير المستقل الثالث (الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق) =(β)-1.008 وقد جاءت سالبة، وهذا يعني أن العلاقة بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق، وتلقي الشركة تقريرا متحفظاً هي علاقة عكسية؛ فكلما توافرت الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق قل احتمال حصول الشركة على تقرير متحفظ، واتجهت أكثر نحو الحصول على تقرير نظيف، ويعزى ذلك برأي الباحثان إلى أن توافر الخبرة الكافية في مجال المحاسبة والإدارة المالية عند أعضاء لجنة التدقيق بالإضافة إلى المعرفة بمجال التدقيق، يقترن إيجابياً مع احتمال حل المنازعات التي تنشأ بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وهذا يساهم في حل الخلافات وتسويتها، وزيادة جودة التقارير وحصول الشركة على تقرير نظيف.

وعند اختبار الفرضية العدمية بعدم اختلاف الميل عن الصفر $[H_0 : \beta_3 = 0]$ وبالتالي لا يوجد أثر للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات مقابل الفرضية البديلة التي تنادي أن الميل يختلف بدلالة إحصائية عن الصفر $[H_a : \beta_3 \neq 0]$ وبالتالي يوجد أثر للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات، فقد وجدَ أن (Z=-1.880)، وهي أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى ثقة (95%) التي كانت تساوي (1.65)، وكذلك احتمالها جاء (Prob. = 0.013) وهو أقل من قيمة المعنوية (0.05) وهذا يعني أن الميل لهذا المتغير يختلف بدلالة إحصائية عن الصفر، ولذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، بحيث يوجد أثر للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات الخارجي الذي تتلقاه الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمَّان.

الفرضية الفرعية الرابعة

H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات الخارجي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمَّان.

التي يمكن التعبير عنها رياضياً كما يلي: الفرضية العدمية $[H_0 : \beta_4 = 0]$ مقابل الفرضية البديلة $[H_a : \beta_4 \neq 0]$. ومن الجدول ذي الرقم (9) نجد أن قيمة الميل للمتغير المستقل الرابع (عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق) هي β= -3.476 ، وقد جاءت سالبة، وهذا يعني أن العلاقة بين عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق، وتلقي الشركة تقريرا متحفظاً هي علاقة عكسية؛ فكلما زاد عدد مرات الاجتماع قل احتمال حصول الشركة على تقرير متحفظ، واتجهت أكثر نحو الحصول على تقرير نظيف.

ويعزى ذلك برأي الباحثان إلى أن الزيادة في تكرار الاجتماعات مع المدقق الخارجي والمدقق الداخلي والأطراف ذات العلاقة في الشركة يعطي أعضاء لجنة التدقيق المزيد من الوقت لتقييم التقارير المالية ومناقشتها وتحليلها بشكل أفضل، ثم تخفيض احتمالية حدوث تلاعبات ومشكلات في التقارير المالية، وهذا يؤدي إلى تحسين رأي مدقق الحسابات.

وعند اختبار الفرضية العدمية بعدم اختلاف الميل عن الصفر $[H_0 : \beta_4 = 0]$ وبالتالي لا يوجد أثر لعدد مرات الاجتماع في رأي مدقق الحسابات مقابل الفرضية البديلة التي تنادي أن الميل يختلف بدلالة إحصائية عن الصفر $[H_a : \beta_4 \neq 0]$ وبالتالي يوجد أثر لعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق في رأي مدقق الحسابات، فقد وجدَ أن (Z = -1.440) وهي أقل من قيمتها المجدولة عند مستوى ثقة (95%) التي كانت تساوي (1.65) وكذلك احتمالها جاء (Prob. = 0.150)، وهو أكبر من قيمة المعنوية (0.05)، وهذا يعني أن الميل لهذا المتغير لا يختلف بدلالة إحصائية عن الصفر، لذا لا نستطيع رفض الفرضية العدمية، إذاً لا يوجد أثر لعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات الخارجي التي تتلقاه الشركات المساهمة الصناعية المدرجة ببورصة عمَّان.

الفرضية الفرعية الخامسة

H05: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة على رأي مدقق الحسابات الخارجي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمَّان.

والتي يمكن التعبير عنها رياضياً كما يلي: الفرضية العدمية $[H_0 : \beta_5 = 0]$ مقابل الفرضية البديلة $[H_0 : \beta_5 \neq 0]$.

ومن الجدول ذي الرقم (9) نجد أن قيمة الميل للمتغير المستقل الخامس (نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة) تساوي = 0.021(β) ، وقد جاءت موجبة، وهذا يعني أن العلاقة بين نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق من الأسهم العادية للشركة، وتلقي الشركة تقريرا متحفظاً هي علاقة طردية؛

فكلما زادت نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق فى أسهم الشركة زاد احتمال حصول الشركة على تقرير متحفظ، وابتعدت أكثر عن الحصول على تقرير نظيف.

ويعزى ذلك برأي الباحثان إلى أن سيطرة أعضاء بعينهم على نسبة كبيرة من أسهم الشركة، علاوة على أن يكون هؤلاء هم أعضاء في لجنة التدقيق يؤدي إلى توافر القدرة والإمكانية لديهم على تعيين المديرين التنفيذيين والرئيس التنفيذي، وذلك يفقدهم صفة الاستقلالية التي يجب أن يتصفوا بها، بالإضافة إلى أن ملكيتهم المرتفعة ستؤدي وفقاً لنظرية الوكالة إلى الاهتمام بتنفيذ أعمال نيابة عن المساهمين من شانها أن تؤدي إلى زيادة ثرواتهم ومكافآتهم، وهذا يخلق الصراع بينهم، وبسبب فقدانهم للاستقلالية والمصداقية نتيجة للأسباب السابقة، كل ذلك يساعد على انخفاض جودة التقارير المالية في تلك الشركات.

وعند اختبار الفرضية العدمية بعدم اختلاف الميل عن الصفر $[H_0 : \beta_5 = 0]$ وبالتالي لا يوجد أثر لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في رأي مدقق الحسابات مقابل الفرضية البديلة التي تنادي أن الميل يختلف بدلالة إحصائية عن الصفر $[H_a : \beta_5 \neq 0]$ وبالتالي يوجد أثر لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في رأي مدقق الحسابات، فقد وجدَ أن $Z = 3.280$ وهي أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى ثقة (95%) التي كانت تساوي (1.65)، وكذلك احتمالها جاء (Prob. = 0.002)، وهو أقل من قيمة المعنوية (0.05)، وهذا يعني أن الميل لهذا المتغير يختلف بدلالة إحصائية عن الصفر، لذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، بحيث يوجد أثر لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة على رأي مدقق الحسابات التي تتلقاه الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمَّان.

13 - مناقشة النتائج

بعد أن تم القيام بتحليل بيانات الدراسة ومعالجتها واختبار الفرضيات في ضوء منهجية واضحة ومحددة للوصول إلى الأهداف المنشودة، سيتناول الباحثان في هذا الجزء من البحث النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بتأثير خصائص لجنة التدقيق على نوع تقرير مدقق الحسابات في شركات القطاع الصناعي المدرجة ببورصة عمَّان.

أ- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات الخارجي في شركات القطاع الصناعي المدرجة ببورصة عمَّان، إذ تبين أن حجم لجنة التدقيق يرتبط ارتباطاً إيجابياً برأي مدقق الحسابات، بمعنى أن احتمال تسلم الشركة لتقرير يحتوي على رأياً نظيفاً يزداد مع زيادة حجم لجنة التدقيق، كما تبين أن الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة ببورصة عمَّان ملتزمة بدليل قواعد

الحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية الأردنية فيما يتعلق بحجم لجنة التدقيق، من حيث ألا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء، إذ بلغ متوسط حجم لجنة التدقيق ثلاثة أعضاء، وتتلاءم هذه النتيجة مع ما يقابلها من بنود المادة (25) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لعام 1998، والمادة (46) من قانون الأوراق المالية والمادة (15) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لعام 2004، وتنسجم هذه النتيجة مع دراسة (Felo، et. al.،2003) التي تعتبر أن حجم لجنة التدقيق يرتبط إيجابياً بتحسين رأي مدقق الحسابات، وكذلك تعزز ما توصلت إليه دراسة (Lin، et. al.، 2006) من أن كبر حجم لجنة التدقيق سيمنحها فعالية كبيرة لممارسة دورها الرقابي والإشرافي بشكل يطور ويحسن من نوع تقرير مدقق الحسابات، ودراسة (Huang، 2005) من حيث أن هناك علاقة عكسية بين حجم لجنة التدقيق وإعداد التقارير المالية التي تحتوى على غش وتحريف.

ب – لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات الخارجي في شركات القطاع الصناعي المدرجة ببورصة عمَّان، فبالرغم من أن (71%) من عينة الدراسة تمتلك لجان تدقيق تتكون من أعضاء غير تنفيذيين (مستقلين)، فإن ذلك لم يكن له تأثير في هذه الدراسة على رأي مدقق الحسابات، وهذه النتيجة تنسجم تماماً مع اقتراحات لجنة بلوريبون (BRC) التي جاءت كنتيجة حتمية كون المعايير الحالية (تنفيذي، غير تنفيذي) لاستقلالية لجنة التدقيق ضعيفة جداً وغير مؤثرة، وأوصت بأنه يجب أن يكون كل عضو في لجنة التدقيق مديراً مستقلاً دون وجود روابط شخصية أو مالية أو عائلية مع الإدارة، كما تتلاءم مع المادة ذات الرقم (303) من كتيب التعليمات للشركات المدرجة في بورصة نيويورك للأوراق المالية التي تنص على أنه لا يجوز أن يكون عضواً في لجنة التدقيق من كان أحد أفراد عائلته المباشرين مديراً تنفيذياً في الشركة أو من شركاتها الحليفة، وهذا ما أغفلته التشريعات والقوانين والتعليمات الأردنية التي اكتفت بأن يكون أعضاء لجنة التدقيق غير تنفيذيين، دون وضع خطوط واضحة ودقيقة لتوفير الاستقلالية لأعضاء اللجنة، وهذا ما لاحظه الباحثان في مرحلة جمع البيانات، حيث أن الاستقلال الذي يتمتع به بعض أعضاء لجان التدقيق شكلي وظاهري من حيث أنه غير تنفيذي، إلا أن هناك روابط مالية أو عائلية واضحة تربطه بالإدارة التي عينته، فقد كان من المفاجئ لدى الباحثان أن تتكون لجنة التدقيق في إحدى الشركات من ثلاثة أشقاء، لهذه الأسباب لم تؤثر الاستقلالية على نوع رأي مدقق الحسابات، وتنسجم هذه النتيجة مع دراسة (Lin، et. al.،2006) التي لم تجد لخاصية استقلالية أعضاء لجنة التدقيق تأثيراً ذا دلالة إحصائية على جودة الأرباح والتقارير المالية، ودراسة (Mcmullen & Raghunandan، 1996) التي وجدت أن معيار الاستقلالية لأعضاء لجنة التدقيق وفق تنفيذي أو غير تنفيذي يخفض على الأرجح من فعالية اللجنة، وهذا من شأنه أن يؤثر على ممارسة

دورها الرقابي والإشرافي.

ت - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات الخارجي في شركات القطاع الصناعي المدرجة ببورصة عمَّان، حيث تبين أن للخبرة المالية التي يتمتع بها أعضاء لجنة التدقيق ارتباطاً إيجابياً بنوع رأي مدقق الحسابات، من حيث تخفيض احتمالية حصول الشركة على تقرير مدقق خارجي يحتوي على رأي متحفظ، كما ظهر لدينا أنه بالمتوسط يتوافر لدى أحد أعضاء لجنة التدقيق خبرة مالية في مجال العلوم المالية والمصرفية، وهذه النتيجة تتلاءم مع تعليمات دليل قواعد الحاكمية المؤسسية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية لعام 2008، ومع توصيات لجنة بلوريبون (BRC) التي قدمتها في تقريرها فيما يتعلق بلجنة التدقيق، ومع المتطلبات الإلزامية للشركات المدرجة ببورصة نيويورك للأوراق المالية لعام 1999م، كما تتناغم هذه النتيجة من حيث تأثير الخبرة المالية مع العديد من الدراسات كدراسة (Saleh، et. al.،2007) التي توصلت إلى أن الشركات التي لديها لجنة تدقيق يمتاز أعضاؤها بالخبرة والمعرفة المالية والمهنية أقدر على الحد من ممارسات إدارة الأرباح وحدوث التلاعبات والتضليل في القوائم المالية، ودراسة (Mcmullen and Raghunandan،1996) التي توصلت إلى أن الشركات التي لا تواجه مشكلات في التقارير المالية، على الأرجح يمتلك لجان التدقيق فيها خبرة مهنية محاسبية أكثر من تلك الشركات التي تتلقى تقارير متحفظة وتعاني مشكلات عديدة في تقاريرها المالية، و قد أكدت دراسة (Bryan، et. al.،2004) ودراسة Qin، 200 7 أن الخبرة المالية والمهنية التي يتمتع بها أعضاء لجنة التدقيق ترتبط إيجابياً مع جودة التقارير المالية وجودة الأرباح.

ث- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات الخارجي في شركات القطاع الصناعي المدرجة ببورصة عمَّان، وهذه النتيجة تؤكد أن إغفال لجنة بلوريبون (BRC) لعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق في التوصيات العشر لتقريرها فيما يتعلق بلجان التدقيق لم يكن إلا لعدم تأثير عدد الاجتماعات بشكل مطلق على رأي مدقق الحسابات، وهذا ما يؤكده دليل قواعد الحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية الأردنية عام 2008، والذي يحدد الحد الأدنى لعدد الاجتماعات، وهو ما حققته الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، وفي ذات الوقت يضع ضوابط معينة لهذه الاجتماعات، وهو ما لم يتم التطرق إليه في هذه الدراسة، وتتناغم هذه النتيجة مع العديد من الدراسات، كدراسة (Lin، et. al.، 2006) التي أكدت عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات، ودراسة (Rahman and Ali، 2006) التي بينت عدم وجود أدلة حاسمة تثبت أن لعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق تأثيراً في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح غير الشرعية، والتي من شانها أن تؤثر على نوع رأي مدقق الحسابات.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة على رأي مدقق الحسابات الخارجي في شركات القطاع الصناعي المدرجة ببورصة عمَّان، إذ تبين أن نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة ترتبط ارتباطاً سلبياً برأي مدقق الحسابات، فكلما ارتفعت نسبة الملكية لديهم زاد احتمال استلام الشركة لتقرير متحفظ، وهذه النتائج اتفقت مع دراسة (Martinez and Fuentes،2007) بأن الملكية المرتفعة لأعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة ترتبط بتقرير المدقق المتحفظ الناتج بسبب وجود الأخطاء وعدم الالتزام بالمبادئ والمعايير المحاسبية، ودراسة (Yang and Krishnan،2005) بأن ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة يرتبط ارتباطاً ايجابياً بممارسة إدارة الأرباح غير الشرعية من الشركة.

مما سبق يمكن أن نستنتج أنَّ لجان التدقيق فعالة بشكل محدود في تحسين نوع رأي مدقق الحسابات في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية؛ بسبب وجود تأثير محدود لبعض الخصائص ممّا يتطلب من الجهات المهنية والمشرفة على عمل الشركات في الأردن زيادة رقابتها من أجل ضمان الالتزام بكافة خصائص لجان التدقيق ما من شأنه أن يجعلها أكثر فاعلية، كما نوصي بدراسة معمقة للجان التدقيق في البيئة الأردنية من حيث أثرها على جودة الأرباح، وقدرتها على الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

المصادر والمراجع

أبو زيد، محمد خير، (2005)، «أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية (SPSS)"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

السويطي، موسى، (2006)، «تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية و تأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي» ، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان، الأردن.

السيفو، وليد إسماعيل ومشعل، أحمد محمد (2003)، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

الشريف،إقبال عدنان، (2008)،"جودة الأرباح وعلاقتها بجوانب الحاكمية المؤسسية ، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان".أطروحة دكتوراة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،عمان، الأردن.

الفرح، عبد الرازق، (2001) ،»مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، دراسة ميدانية تحليلية»، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية،عمان، الأردن.

بالحاج، سمير البهلول، (2006)، «العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة»، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

بشير، سعد زغلول، (2003)، «البرنامج الإحصائي (SPSS)"، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاءات العامة، بغداد، العراق.

دليل الحاكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي)، (2007)، البنك المركزي الأردني، الأردن.

مطر، محمد، (2003)، «الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية»، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

ميالة، سهيل،(2008)،"العوامل المؤثرة على تحسين فاعلية لجان التدقيق دراسة تطبيقية على شركات القطاع المالي المدرجة ببورصة عمان" ،أطروحة كتوراة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

Andrew. R. Goddard and Carol. Masters.. (2000). «Audit Committee Cadbury Code and Audit Fees: An Empirical Analysis of U.K. Companies». Managerial Auditing Journal. Vol.15. No.7. pp.358- 371.

Archambeault .D. and Dezoort F. Todd. (2001). « Auditor Opinion Shopping and the Audit Committee: An Analysis of Suspicious Auditor Switches» . International Journal of Auditing.Vol.5.pp.33 -52.

Ballesta. J.P.S. Meca. E.G.. (2005). «Audit qualifications Corporate Governance in Spanish Listed Firms». Managerial Auditing Journal.Vol.20. No.7.PP.725- 738.

Beasley. M.S..(1996).»An Empirical Analysis of the Relation Between the Board of Director Composition and Financial Statement Fraud». Accounting Review. Vol.71. No.4. PP.443- 465.

Becker. C.L.. DeFond. M.L.. Jiambalvo. J. and Subramanyam. K.R. . (1998).»The Effect of Audit Quality on Earning Management». Contemporary Accounting Research. Vol.15. PP.1 -24.

Bell. T.B. and Tabor. R.H.. (1991).»Empirical analysis of Audit Uncertainty Qualifications». Journal of Accounting Research. Vol.29. pp. 35- 70.

Bryan. D.. M. liu and S. Tiras.. (2004).»The Influence of Independent and Effective Audit Committee on Earning Quality». Working Paper. State University of New york. Buffalo.

Carcello. J.V. Hollingsworth. C.W. klein.A. Neal.L.T..(2006).» Audit Committee Financial Expertise. Competing Corporate Governance Mechanisms. and Earnings Management». February. available at http://www. ssrn.com.

Carcello. J.V. Neal. T.L.. (2003).»Audit Committee Independence and Disclosure: Choice for Financially Distressed Firms». Corporate Governance. October. Vol.11. No.4. pp.289 -299.

Chang. Y.K. and Water. T.S.. (1996).»Qualified Audit Reports and Costly Contracting». Asian Pacific Journal of Management. Vol.13. No.1. PP.37- 63.

Chen. C.J.P.. Chen. S. and Su. X. (2001).»Profitability Regulation Earning Management and Modified Audit Opinions: Evidence from China». Auditing: A Journal of Practice and Theory. Vol.20. September. PP. 9- 30.

DeAngelo. L.. (1981).» Auditor size and audit quality». Journal of Accounting and Economics. Vol.3. December. PP. 183- 199.

Dezoort. F.T.. and Salterio. S.E. . (2001). « The Effect of Corporate Governance Experience and Financial Reporting and Audit Knowledge on Audit Committee Members Judgment «.Auditing: A Journal of Practice and Theory. vol.20. No.2. PP.31 -47.

Eisenberg. T.. Sundgreen. S. and Wells. M. T.. (1998). «Larger Board Size and Decreasing Firm Value in Small Firms». Journal of Financial Economics. Vol.48. pp.35–54

Felo A.J..Krishnamurthy. F. and Solieri S.A..(2003). «Audit Committee Characteristics and the Perceived Quality of Financial Reporting an Empirical Analysis». Working Paper. School of Graduate Professional Studies. Malven. Available atwww.ssrn.com.

Gujarati. D.N.. (2003). «Basic Econometrics». Fourth Edition. McGraw-Hill.

Gul. F.A.. Low. P.Y. and Majid. A..(2001).»Board Dominance in Family Owned Companies and Modified Audit Opinions in Hong Kong». Working Paper.

Huang. Hua-Wel. (2005). «The Effects of Audit Committee Characteristics on Investors Perception of Financial Reporting». Florida International University. hhuan002@fiu.edu.

Johl. S. A.Jubb. C. A.Houghton. K..(2007).»Earning Management and the Audit Opinion: Evidence from Malaysia». Managerial Auditing Journal. Vol.22. No.7. PP.688 -715.

Knechel. W.R Vanstraelen. A.. (2007). «The Relationship between Auditor Tenure and Audit Quality Implied by Going Concern Opinions». Auditing: A Journal of Practice & Theory. Vol.26. No.1. PP.113- 131.

Lawrence J. Abbott. Young Park. Susan.P.. (2000). «The Effects Of Audit Committee Activity and Independence on Corporate Fraud». Managerial Finance. Vol.26. No.11. PP.55 -67.

Lenox. C.S..(1999).»Audit Quality and Auditor Size: An Evaluation of Reputation and Deep Pockets Hypotheses». Journal of Business Finance & Accounting. Vol.26. No.7. PP.779- 805.

Lin. J.W. Li. J.F. and Yang. J.S.. (2006).»The Effect of Audit Committee Performance on Earning Quality». Managerial Auditing Journal. Vol.21. No.9. PP.921 -933.

Lipton. M. and Lorsch. J. .(1992).» A Modest Proposal for Improved Corporate

Governance». Business Lawyer. Vol. 48. PP.59–77.

Luohe. Labelle. R.Piot. C. Thornton. B.D.. (2008). «Board Monitoring. Audit Committee Effectiveness. and Financial Reporting Quality: Review and Synthesis of Empirical Evidence». July. Available at http//:ssrn.com/abstract=1159453.

Martinez. M.C.. and. Fuentes. C.D.. (2007). «The Impact of Audit Committee Characteristics on the Enhancement of the Quality of Financial Reporting: an empirical study in the Spanish context». Corporate Governance . Vol.15. No.6. PP.1394 -1412.

Mazline. Mat Zain. Nava . Strewart. J..(2006). « Internal Auditors Assessment of their Contribution to Financial Statement Audits: The Relation With Audit Committee and Internal Function Characteristics». Journal of Auditing. Vol.10. No.1. PP.1-18.

Mcmullen. D.A. and Raghunandan. K.. (1996). « Enhancing Audit Committee Effectiveness». Journal of Accounting . Vol.182. No.2. PP. 79 -81.

Monroe. G.S. and Teh. S.T..(1993). « Predicting Uncertainty Audit Qualifications in Australia Using puplicy available information». Accounting and Finance. Vol.32. PP.79 -106.

Qin. Bo. .(2007). « The Influence of Audit Committee Financial Expertise on Earnings Quality: U.S. Evidence». University of Groningen. Available at www.ssrn.com/abstract=799645.

Rahman. R.A.and Ali .F.H.M. .(2006). «Board. Audit Committee .Culture and Earning Management: Malaysian Evidence». Managerial Auditing Journal. Vol.21. No.7. PP.783- 804.

Reynolds. J.K. and Francis. J.R..(2001). «Does Size Matter? The Influence of Large Clients on Office level Auditor Reporting Decisions». Journal of Accounting and Economics. Vol.30. PP.375 -400.

Saleh. N.M. . Iskandar. T.M.. Rahmat. M.M. .(2007). « Audit Committee Characteristics and Earning Management: Evidence from Malaysia». Asian Review of Accounting. Vol.15. No.2. PP.147 -163.

Shockley. R.A..(1982). «Perception of Audit Independence: A conceptual Model «. Journal of Accounting . Auditing & Finance. Vol.5. PP.126- 143.

Stewart, J. and Munro, L., (2007), «The Impact Of Audit Committee Existence and Audit Committee Meeting Frequency on the External Audit: Perceptions of Australian Auditors», International Journal of Auditing, Vol.11, PP.51- 69.

Thomas, R. 1996. Modern Econometrics an Introduction, Addison Wesley Longman Limited, England.

Wild, J.J., (1994)."Managerial Accountability to Shareholders: Audit Committees and the Explanatory Power of Earning for Returns", British Accounting Review, Vol.26, Issue 4, PP.353 -374.

Yang, J.S. Krishnan, J., (2005), "Audit Committee and Quarterly Earning Management", International Journal of Auditing, Vol.9, PP.201 -219.

Yermack, D., (1996), "Higher Market Valuation of Companies with a Small Board of Directors", Journal of Financial Economics, Vol. 40, pp.185–213.